مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقـــع //

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة 2018

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية
مارس 2019

جدول المحتويات

جدول المحتويات 2

مقدمة 4

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخطط الإنمائية 6

غياب المحاسبة في الأراضي الفلسطينية..... 9

الواقع الديموغرافي..... 11

أولاً–الحالة الاقتصادية 13

1. القطاع الزراعي: 15
2. القطاع الصناعي:..... 18

أ. قطاع الصناعات الخشبية والأثاث:..... 19

ب. قطاع الخياطة والنسيج:..... 20

3. القطاع التجاري:..... 21
4. قطاع النقل والمواصلات:..... 23
5. قطاع الخدمات: 23
6. قطاع السياحة: 23
7. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:..... 23

ثانياً–الحالة الاجتماعية 25

1. الحق في العمل..... 27
2. الحق في الغذاء الكافي 30
3. الحماية الاجتماعية 32
4. الحق في الصحة..... 34

أ. القيود وأوامر المنع المفروضة على المرضى: 34

ب. العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية 35

5. الحق في السكن الملائم..... 41

6. الحق في بيئة نظيفة 44
7. الطاقة الكهربائية 45
ثالثاً–الحالة الثقافية 47
1. الحق في التعليم: 47
2. المكتبات ومعارض الكتب: 49
3. الإيداع القانوني: 50
التوصيات 52
المراجع: 53

فهرس الجداول

جدول رقم (1): يبين عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة خلال الفترة 2016–2018 14
جدول رقم (2): يبين توزيع اعتداءات قوات الاحتلال على العاملين في القطاع الزراعي 16
جدول رقم (3): يبين أعداد الانتهاكات بحق العاملين في الصيد البحري خلال عامي 2017 و2018م. 17
جدول رقم (4): يبين انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصيادين من 2010 –2018 17
جدول رقم (5): يبين عدد التصاريح للتجار في قطاع غزة خلال السنوات الأربعة الماضية 20
جدول رقم (6): يبين حركة الصادرات والواردات (عدد الشاحنات) عبر معبر كرم أبو سالم في العام 2018م. 21
جدول رقم (7) يبين إحصائيات بأعداد المعتقلين التجار في الأعوام 2015 – 2018 22
جدول رقم (8) يبين أعداد المعتقلين على خلفية التسلل في المناطق مقيدة الوصول من الفترة 2015 –2018 25
جدول رقم (9): يبين معدل البطالة في قطاع غزة (2015–2018) 28
جدول رقم (10): يبين عدد النساء اللواتي لجأن إلى مؤسسة بيت الأمان وعدد أطفالهن. 32
جدول رقم (11): يبين توزيع نتائج طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية خلال عام 2018م 35
جدول رقم (12): يبين أعداد الحالات الجديدة التي دخلت أقسام مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة 39
جدول رقم (13): يبين التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن والمنطقة، 2017م 42
جدول رقم (14): يبين الكميات المتوفرة والعجز في التيار الكهربائي في قطاع غزة خلال العام 2018م 46

مقدمـة

شهد عام 2018م استمراراً لأنماط وأشكال مختلفة من الانتهاكات، وظل المدنيون يدفعون ثمناً باهضاً من المعاناة والألم، وباتت الأزمات أكثر تعقيداً، وأصبحت الاحتياجات الإنسانية تزداد اتساعاً، كما ظلت العديد من الأسر تواجه صعوبات حقيقية في تأمين الغذاء الكافي، ومياه الشرب النظيفة، والنقص المزمن في إمدادات الطاقة، وراوحت أزمة السكن مكانها بدون حلول جذرية، فيما تراجعت مستويات الرعاية الصحية، وجودة التعليم؛ كما انتشر الفقر، وارتفعت معدلات البطالة، وتوسعت دائرة الأضرار البيئية، وتعمقت الأزمة الإنسانية على نحو غير مسبوق.

وتواصلت انتهاكات مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في فرض حصارها المشدد، وفرض قيود على حرية الحركة والتنقل للأفراد والسلع؛ وشكلت هذه الإجراءات عبئاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً يواجه السكان في قطاع غزة. وظهرت آثار الحصار على جملة واسعة من الحقوق والخدمات كالحق في السكن المناسب، والحق في العمل، والحق في الصحة والتعليم، وظلت جميعها أمنيات بعيدة المنال للآلاف من المواطنين، وطالت التأثيرات الأنشطة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية التي أصبحت أكثر قسوةً مع استفحال المشكلات الاقتصادية، وضعفت قدرة الأسر على التكيف ومواجهة الصدمات، وبات هم السكان ينصب على توفير الاحتياجات الأساسية.

وتواصلت الجهود الشعبية التي انطلقت في الربع الثاني من العام 2018م؛ فبعد التراجع في الحقوق الأساسية لنحو مليوني إنسان، وانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قصد؛ نظم الفلسطينيون في قطاع غزة حراكاً شعبياً سلمياً لمطالبة العالم بالتدخل من أجل معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للعيش بكرامة وحرية، وبغرض لفت الأنظار وللتعبير عن رفضهم للواقع المأساوي وإسماع صوتهم للعالم؛ رفعوا شعارات من أبرزها " كسر الحصار" المفروض على قطاع غزة، كونه سبباً رئيساً في حرمان المواطنين من التمتع بحقوقهم الأساسية، وساهم في حالة الاستبعاد، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء. ولم يشفع للمتظاهرين سلمية فعالياتهم، حيث واجهتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالذخيرة الحية، وقنابل الغاز؛ بهدف صدهم ومنعهم من التعبير عن واقعهم المزرى، وأدت هذه الانتهاكات إلى إزهاق أرواح العشرات، وأوقعت آلاف الإصابات.

وخلصت التحقيقات التي أجراها مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن سياسة استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد المدنيين شكّلت أكثر النماذج قسوة وعنفاً وانتشاراً؛ إذ قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي على امتداد عام 2018م (262) مواطن من بينهم (50) طفلاً، وسيدتين، فيما أصابت (13946) من بينهم (2888) طفل أي بواقع (21%)، وأصيبت (611) سيدة بواقع (4%) من مجموع الإصابات التي وقعت خلال العام 2018م. ولم تخفِ المستويات الأمنية الإسرائيلية خطتها نحو استهداف المدنيين، وصرَّح رئيس هيئة أركان قوات الاحتلال (غادي أيزنكوت) بأن قواته نشرت أكثر من مائة قناص تم استدعاؤهم من جميع وحدات الجيش، وتحديداً من الوحدات الخاصة، مؤكداً على أن لدى قواته أوامر بإطلاق النار في حال تعرضهم للخطر[1].

وثمة عامل آخر شكل سبباً مباشراً في تدهور الأوضاع الإنسانية على امتداد العام 2018م؛ وهو استمرار الانقسام الفلسطيني والاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بحق الموظفين المدنيين، والتي تمثلت في فرض حسومات مالية

Fishman, Alex, Yehoshua, Yossi (2018, 28 march). Eisenkot says Israel deployed 100 sharpshooters on Gaza border for Palestinian protests. Retrieved may 10,2018, From: https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5204745,00.htm(1)

بنسبة تتراوح نسبتها بين (70 – 30%) من قيمة الراتب، والذي استمر منذ بداية شهر مارس2017م، وإحالة الآلاف من الموظفين إلى التقاعد المبكر.

وخلّفت هذه القرارات تداعيات خطيرة على مستوى المعيشة في قطاع غزة، ووسعت دائرة الفقر، خاصةً وأن غالبية الموظفين لديهم التزامات مالية وقروض مصرفية (بنكية)، مما حدّ من قدرة هؤلاء على الوفاء بالالتزامات. وانعكس ذلك على معدلات الاستهلاك والأنشطة الاقتصادية، وحركة التبادل التجاري عامةً، كما اشتدت الأزمات السياسية الداخلية بين الأطراف الفلسطينية، وزُجَّ بالخدمات الأساسية في أتون الصراع السياسي.

وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن أزمة السيولة الأخيرة في قطاع غزة أدت إلى حدوث انهيار سريع في الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك فرص الحصول على العلاج الطبي، والكهرباء، والمياه النظيفة، وارتفعت معدلات البطالة إلى ما نسبته (54%) في صفوف القوى العاملة، وبلغت هذه النسبة (70%) بين الشباب. [2]

وفي هذا الإطار، يتعين الإشارة بأنه ظل القاسم المشترك بين انتهاكات قواعد القانون الدولي –غياب المساءلة والمحاسبة محلياً ودولياً– حيث لم تتوفر سبل انتصاف فعالة عند الاقتضاء، حيث شكل ولم يزل الإفلات من العقاب والحصانة للمسئولين المحرك والدافع الرئيس الذي يقف خلف هذا التدهور الإنساني المستمر، وحرمان الناس من الوصول إلى الإنصاف والعدالة، والتمتع بالحقوق الأساسية.

وبناءً على ما تقدم، يسعى التقرير إلى تحليل واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة، وتشخيص الحالة السائدة من خلال البيانات الكمية، للوقوف على مدى وفاء السلطات الحكومية بالتزاماتها، ومدى تفعيلها وتسهيل الإعمال التدريجي لأحكام العهد، ويرمي التقرير إلى وضع التوصيات؛ لمعالجة التحديات والأسباب التي تحول دون إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(2) البنك الدولي، (2018)، الضفة الغربية وقطاع غزة عرض عام، الرابط الإلكتروني: https://goo.gl/CAQMtA

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخطط الإنمائية

تفرض طبيعة حقوق الإنسان، حالة من التداخل بالنظر للعلاقة التي تربط بينهما، ففي الوقت الذي يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حماية حقوق الإنسان بصفة عامة في وقت السلم ووقت الحرب، يكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لفئات محددة من الأشخاص والأعيان والممتلكات في الأراضي الفلسطينية، كونها تخضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/ يونيو 1967م. وينطبق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1976م على الأراضي الفلسطينية؛ كون دولة الاحتلال الإسرائيلي أحد الأطراف، وتقع عليها التزامات باحترام وتطبيق ما ورد فيه من حقوق في إطار علاقتها مع مواطنيها، والأشخاص الخاضعين لسيادتها من سكان الأراضي المحتلة.

ولا شك في أن إعمال وتعزيز احترام أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الدول الأطراف، يتطلب من الدولة على الصعيد الوطني اتخاذ التدابير المناسبة بما فيها التشريعية، والإدارية، والقضائية؛ والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية للوفاء بالتزاماتها، بحيث تتخذ ما يلزم من خطوات سالكة في ذلك جميع السبل المناسبة. وأن تحرص الدولة على تطبيق أحكامه بغض النظر عن المستوى الاقتصادي بحيث يشكل عدم الامتثال لأحد الالتزامات بمقتضى العهد انتهاكاً، بل أبعد من ذلك، تُعد الدولة منتهكة للعهد في حال لم تتخذ خطوات يستلزمها العهد، أو لم تقم على الفور بإزالة العقبات التي يتعين عليها إزالتها للسماح بالوفاء الفوري بجملة الحقوق، ويحظر عليها تأخير أو وقف الإعمال التدريجي لحق معترف به في العهد.

وفي الإطار ذاته ينبغي التذكير بالجهود الأممية نحو تعزيز حقوق الإنسان كونها الركيزة الأساسية في بناء عالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، ولتحقيق هذه الغاية فقد وضعت الأمم المتحدة إطاراً إنمائياً جديداً وطموحاً، وهو خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، والتي تغطي مجموعة واسعة من الأهداف والغايات موزعة على (17) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و(167) غاية. وتتضمن الخطة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث ترنو إلى التحول إلى مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً، تخلو من التهديد والعنف والخوف، واحترام حقوق الانسان دون تمييز. ومنذ ثلاث سنوات شرعت الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بعدما اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2015م. ومن أبرز أولوياتها المضي قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، داعية الدول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الاقتصادي، مدركةً أن هدف القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تدفع نحو النمو الاقتصادي. كما تناولت الخطة مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل، وقضايا لها علاقة بمعالجة تغير المناخ وحماية البيئة، وحثت الخطة كافة الدول والأطراف على التعاون والتآزر والتوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة، باعتبار أن هذه العناصر مترابطة، وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

وعملاً بمقاصد الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وخاصة في أعقاب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (19/67) بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2012م والذي اعتمد فلسطين دولة غير عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة–صار لزاماً على دولة فلسطين أن تكيف جهودها التنموية محلياً مع الخطط الأممية، وإبداء الالتزام نحو تعزيز واحترام مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية [3].

ففي الوقت الذي منح الاعتراف الجديد فلسطين مركزاً قانونياً ومساحة أوسع لتعزيز مكانتها الدولية، في المقابل فرض هذا التطور استحقاقات وتكليفات جديدة لجهة احترام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها فلسطين دون تحفظ، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتماد التدابير التشريعية، والسياسات المترافقة بالخطط

(3) الأمم المتحدة، تعليقات عامة اعتمدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التفصيلية، ليس هذا فحسب بل وتوفير سبل انتصاف فعالة عند الاقتضاء، والشروع في خطوات تمهد للتمتع التدريجي بالحقوق المعترف بها في العهد، فضلاً عن ضمان عدم التمييز في أي مجال من مجالات الحياة العامة، وإيلاء الاعتبار للمرأة، وعدم التمييز ضدها، مع الاستعداد لتقديم التقارير والمعلومات الإحصائية والمؤشرات التي توضح مدى الامتثال للالتزامات الواردة في العهد.

ولم يغفل العهد المساواة بين الرجل والمرأة، فقد أوصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه "... يجب على الدول الأطراف الوفاء بالتزاماتها الأولية والفورية لكفالة حق مساواة الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أساسياً لتمتع كل واحد منهما بالحقوق المحددة الواردة في العهد. وعدم كفالة المساواة الشكلية والجوهرية في التمتع بأي من هذه الحقوق يشكل خرقاً لهذا الحق. ... وانتهاك الحقوق الواردة في العهد يمكن أن يقع من خلال أفعال مباشرة للدول الأطراف أو من خلال الإحجام عن العمل أو إغفاله، أو من خلال مؤسساتها أو وكالاتها على المستويين الوطني والمحلي، كما أن اعتماد أو اتخاذ أي تدابير تراجعية تؤثر على حق المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق الواردة في العهد يشكل انتهاكاً للمادة 3".

استرشدت دولة فلسطين بمستوى الطموح العالمي، وحددت في غاياتها الوطنية أهداف لها علاقة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واشتملت أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية للأعوام 2017م–2022م: المواطن أولاً، على محور يرمي إلى الإصلاح، وتحسين جودة الخدمات العامة، بحيث صممت لتعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل فيها الحكومة مع المواطنين، وتعزز من مشاركتهم وإدماجهم في قراراتها، ووضعت في أولوياتها بناء الحكومة المستجيبة للمواطن، وإقامة المؤسسات التي تركز على تقديم أفضل الخدمات لهم، وتضمنت الأجندة غايات لها علاقة ببناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع وتعزيز الصناعة الفلسطينية، وتوفير بيئة استثمارية ملائمة، والحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين وتعزيز وصول المواطنين للعدالة، وتحسين نوعية التعليم، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع، والارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة[4].

وعلى الرغم مما سبق ذكره من خطط وأهداف وغايات تنموية؛ من الملاحظ وعلى نحو مستمر أن هناك خللاً وفجوةً واسعةً بين الخطط وانعكاسها على الواقع، حيث لم تجد هذه الخطط طريقها للواقع في قطاع غزة، وظلت الأحوال المعيشية تتراجع بشكل خطير، وعجزت بل تعمدت السلطات الحكومية عدم التصدي للأسباب التي تقف خلف هذا التدهور، وكان من الأجدر أن تولي اهتماماً خاصاً بالمناطق التي تواجه المخاطر أو المحرومة بوجه خاص، والتي تتعرض فيها أحوال الناس للتدهور المضطرد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة المخصصات المالية للبرامج الاجتماعية.

ولا يزال هناك قناعة راسخة بأن الفجوة كبيرة وواسعة بين ما تضمنته الخطط التنموية العالمية والخطط الوطنية المرحلية والواقع، بل ومع الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية للعام 2018م، التي أشارت إلى تحسين وتمتين الأحوال المعيشية في قطاع غزة، وفق ما أعلنه رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمد الله، بأن الموازنة جاءت استكمالاً وتأسيساً للجهود المبذولة لتعزيز الصمود والمنعة الوطنية، والسير نحو تعظيم الموارد والقدرات الذاتية، مؤكداً على أن موازنة العام 2018م تشتمل على موازنة الأساس، والتي تشمل المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) واعداً باستمرار الحكومة في تحمل مسئولياتها الوطنية وإنفاق (100) مليون دولار شهرياً، لتغطية قيمة الرواتب والأجور لحوالي (56) ألف موظف مدني وعسكري، وتغطية إمدادات الكهرباء المغذية لقطاع غزة،

(4) مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني، أجندة السياسات الوطنية (2017–2022) المواطن أولاً، كانون الأول 2016م، رام الله، فلسطين.

وتحمل كافة تكاليف الخدمات الصحية بما في ذلك الأدوية والأطعمة، والمستلزمات الطبية؛ وفاتورة الوقود المتعلقة بالمستشفيات، والمراكز الصحية، إضافةً إلى تغطية تكاليف التحويلات الطبية والإعانات الاجتماعية، وفي ذلك الوقت تم إعداد موازنة خاصة بالمحافظات الجنوبية، وهي موازنة تكريس المصالحة التي تشمل على التدخلات الحكومية والمشاريع التطويرية، واستيعاب حوالي (20) ألف موظف من الذين تم تشغيلهم بعد الانقسام عام 2007م، وكافة الإجراءات والسياسات اللازمة لإنقاذ قطاع غزة(5)، ومع ذلك ظل الفرقُ شاسعاً بين بنود الموازنة وواقع المؤسسات الخدماتية، حيث ظلت تعاني الوزارات من غياب للمخصصات المالية.

وبالرغم من الخطط الأممية والمحلية التي كانت تبث الأمل لسكان قطاع غزة في النجاة من التقلبات السياسية والاقتصادية، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنها بقيت في الهواء باستثناء تحسن طرأ على خدمات توصيل الكهرباء للمنازل، ولم تتصد الحكومة للأسباب التي تقف خلف هذا التدهور، وظلت جملة واسعة من الحقوق بعيدة، وظل الناس والفقراء يتلقون الضرابات تلو الضربات نتيجة ارتدادات الإجراءات المنافية للقانون من خصم للرواتب، وإحالة الموظفين إلى التقاعد، والعجز المستمر في الأدوية والعقاقير والمهمات الطبية...الخ.

(5) رئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد الله، (2018، فبراير 19)، مؤتمر مشروع الموازنة العامة للعام 2018م، رام الله، فلسطين.

غياب المحاسبة في الأراضي الفلسطينية

كشفت الأزمات الإنسانية في قطاع غزة والتي ما فتئت تتوسع عام بعد عام، عن حجم اللامبالاة من جانب الأطراف المسؤولة عن إعمال واحترام الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يقودنا إلى طرح تساؤل مشروع عن الأسباب الكامنة خلف هذا التدهور الذي لم يتوقف، فلا بدَ من وجود بعض الدوافع التي تجعل من استهداف هذه الحقوق الإنسانية الأصيلة أمراً سهلاً ويسيراً وبدون تكلفة.

وللوقوف على هذه الأسباب؛ ينبغي التأكيد على العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة؛ والحقوق السياسية والمدنية بما تتضمنه من مبادئ المساءلة، والشفافية، واستقلال السلطة القضائية من جهة أخرى؛ علاقة متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة، ويعتمد إعمال واحترام أحدهما على الأخرى. ومن أهم الاستراتيجيات على هذا الصعيد تفعيل آليات العدالة والمساءلة التي تمكن الأفراد، الذين يرون أن حقوقهم لا يجري إعمالها إعمالاً تاماً، من رفع الدعوى والفصل فيها قضائياً (أي يمكن الاحتجاج بها أمام المحاكم)، إذ لا سبيل لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدون إعمال مبدأ المساءلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المساءلة تتطلب أرضية قانونية سليمة فلن تجد المساءلة طريقها بدون سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وضمان حرية الرأي والتعبير، وتفعيل مبدأ دورية الانتخابات، ويضاف إلى ما تقدم ضمان احترام الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية العمل الصحافي والحق في التجمع السلمي. وهي مجموعة من العوامل تُسهم بشكل كبير في حماية منظومة حقوق الإنسان، وخلق مجتمع مستقر ومؤهل؛ لتقييم ومراقبة العمل السياسي ومؤسسات نظام الحكم. وفي حالة غياب هذه العوامل من البديهي ألا تحظى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتعزيز، والاحترام، والازدهار خاصةً في الوقت الذي يمضي فيه مرتكبو وممارسو الانتهاكات ومتخذو الإجراءات دون مساءلة ومحاسبة.

وتشير الممارسة العملية إلى خلل كبير على صعيد الرقابة والتقييم، فمثلاً نجد الدوائر والمؤسسات الحكومية في قطاع غزة مسائلة أمام نفسها، حيث إن من توكل إليهم مهمة تنفيذ القانون أو تقديم الخدمات لعموم المواطنين، وأولئك المنوط بهم الرقابة والمساءلة هم من اللون السياسي والتوجه الأيديولوجي نفسه، مما يقوّض استقلالية وحيادية الهيئات الرقابية، ويفرغ الرقابة من مضمونها الحقيقي. وكذلك الحال في المناطق التي تخضع لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي بدورها تعاني في ظل غياب مبدأ الفصل بين السلطات وتعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو الجهة الأساسية المنوط بها ذلك؛ الأمر الذي ساهم ولم يزل في تدهور حالة حقوق الانسان، وتضييق الهوامش المتاحة أمام المواطنين في الفضاء العام.

إن تفعيل المساءلة بين الشعب والسلطة التشريعية، وتفعيل المساءلة على صعيد السلطات والهيئات الحكومية أمام بعضها البعض– بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة، وعدم المحاباة وضمان الاستقلالية– من شأنها أن تحصن أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الاعتداء، ودون تفعيل المساءلة فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستظل مجرد طموح، وستبقى الهوة شاسعة بين النظرية والواقع.

وعليه فإن عدم إعمال المساءلة والمحاسبة يُعد من أبرز التحديات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل ويشجع السلطات على اتخاذ تدابير تراجعية متعمدة. والأمر ينسحب على الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تشعر بأنها محصنة ضد المساءلة والمحاسبة؛ الأمر الذي يشجع سلطاتها وقواتها المختلفة على على تصعيد انتهاكاتها، في ظل تحلل المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة عن القيام بواجبها القانوني بملاحقة ومحاسبة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو من أمروا بارتكابها.

وهذا ما يفسر تكرار مشهد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وللقانون الدولي الإنساني، حيث شنت قوات الاحتلال ثلاثة عدوانات واسعة النطاق في أقل من ست سنوات دون أن تخضع للمساءلة أو يحظى الضحايا بالعدالة. وهو الأمر الذي تؤكده الممارسة الفعلية، فاستمرار الحرمان من المحاكمة العادلة، وإنصاف الضحايا على مستوى المحاكم الإسرائيلية خاصةً، وأن القوانين الإسرائيلية تشكل عقبة إضافية أمام وصول الضحايا للعدالة وجبر الضرر، وتحرمهم من تقديم دعاوى تعويض عند التعرض للضرر. ويعتبر تعديل قانون الأضرار المدنية خير دليل على ذلك، ولاسيما البند 5/ب–1 من تعديل رقم (8) لقانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) لسنة 1952م، والذي تم تشريعه في عام 2012م وجاء فيه " بأنه لا يحق لسكان منطقة تعتبرها الحكومة الإسرائيلية "كياناً معادياً"– وهو القرار الذي أعلنه بتاريخ 19 أيلول/ سبتمبر من العام 2007م المجلس الوزاري المصغر للاحتلال "أن يطالبوا بتعويضات من إسرائيل لأي سبب". وفي الوقت الذي يحول القانون دون وصول الضحايا إلى العدالة، فإنه يمنح حصانة شاملة للجيش والدولة من الملاحقة القضائية للتعويض؛ وعليه فقد ظلت الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بدون محاسبة أو محاكمة وضحايا تلك الأفعال يبقون بدون انصاف وبدون تعويض، وهو ما ينذر باستمرار تردى الأوضاع الإنسانية.

إن أهم الالتزامات القانونية التي تنشأ عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي هي مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات، وبالنظر إلى صعوبة تحقيق العدالة على الصعيد المحلي، تبقى الملاحقة الدولية مسألة بالغة الأهمية خاصة بعد أن أثبتت التجارب فشل القضاء الإسرائيلي (المحلي) في تمكين الضحايا من التماس سبل للانتصاف الفعال والوصول إلى العدالة على أساس المساواة. وعليه فإن المسئولية الأخلاقية والقانونية تقع على عاتق المجتمع الدولي في تفعيل آليات الملاحقة والمساءلة الدولية.

الواقع الديموغرافي

تحمل المؤشرات والخصائص الديمغرافية والاجتماعية للسكان المقيمين في قطاع غزة الكثير من الدلالات التي تتجاوز خطورة الكثافة السكانية المرتفعة، حيث أظهرت تعدادات السكان الفلسطينيين وسماتهم الديمغرافية والاجتماعية مؤشرات خطيرة؛ بسبب المساحة الجغرافية المحدودة في قطاع غزة التي تشكل تهديداً رئيسياً أمام تحقيق التنمية الحقيقية، وعائقاً حقيقياً أمام تحسين مستوى المعيشة. وتشير البيانات[6] إلى أن المساحة الإجمالية للضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة تقدر ب 6,025 كم^2، وفي الوقت الذي تحتل مساحة الضفة الغربية 5,660 كم^2، نجد قطاع غزة لا تتجاوز مساحته 365كم^2، وأمام هذه المعطيات ارتفعت معدلات الكثافة السكانية إذ بلغت في نهاية عام 2018م، في قطاع غزة 5,374 فرد/ كم^2، بينما سجلت في الضفة الغربية 522 فرد/كم^2. ، فقد بلغ عدد السكان في قطاع غزة (1.961) مليون فرد، وهم يشكلون ما نسبته (39.9%) من إجمالي عدد السكان في فلسطين البالغ عددهم (4.915) مليون فرد، وأشارت ذات البيانات أن (66.1%) من مجموع السكان في قطاع غزة هم من اللاجئين، حيث بلغ عددهم حوالي (1,239) مليون فرد، مقابل (26.3%) من سكان الضفة الغربية هم من اللاجئين.

ويبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة في الأفراد صغار السن دون الخامس عشرة من العمر، والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

حيث أظهرت البيانات أن نسبة الأفراد التي تقل أعمارهم عن (15) سنة نهاية عام 2018م يشكلون ما نسبته (41,6%) في قطاع غزة، من جانب آخر طرأ تغير ملحوظ على متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة وانخفض إلى (5,6) أفراد في العام 2017م، مقارنة مع (6,9) في العام 2000م (7)، وفيما يتعلق بأرباب الأسر فإن 10.0% من الأسر ترأسها امرأة في فلسطين، منها 36.8% من الأسر التي ترأسها امرأة لديها أطفال أقل من 17 سنة مقابل 63.2% ليس لديها أطفال.

وعلى صعيد مشاركة المرأة في القوى العاملة لازالت الفجوة كبيرة؛ حيث مشاركة الرجال تزيد أربعة أضعاف عن مشاركة النساء خلال العام 2017م، ويشير الاتجاه العام أن البطالة تزداد مع ارتفاع عدد السنوات الدراسية للنساء، حيث بلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي انهين (13) سنة فأكثر (54.6%) من النساء المشاركات في القوى العاملة. وفي المقابل ينخفض معدل البطالة لتبلغ (20.1%) بين الرجال من الفئة نفسها. وتزداد نسبة الفقر بين الأفراد في الأسر التي ترأسها أنثى في قطاع غزة، حيث بلغت (54.0%) من إجمالي التي ترأسها إناث (8). ويشكل الأطفال ما نسبته (48.0%) من إجمالي السكان في قطاع غزة (9)، وتوجد علاقة واضحة ما بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر؛ فنسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر لديها أطفال كانت 30.1%، مقارنة بـ 23.1% بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ليس لديها أطفال.

وتزداد نسبة الفقر بازدياد عدد الأطفال في الأسرة، حيث يعد الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضةً لانتشار الفقر بنسبة 20.3%، وتبدأ النسبة بالازدياد عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر للأسر التي لديها 3-4 أطفال 29.6%، وترتفع النسبة لتصل إلى 60.6% لدى الأسر التي لديها 7-8 أطفال [10].

---

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آذار/ مارس، 2019)، فلسطين في أرقام 2018م، الموقع الإلكتروني: Gn6ttps://goo.gl/xYo

(7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018م الفلسطينيون في نهاية عام 2018م، رام الله، فلسطين.

(8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، (كانون أول/ ديسمبر، 2018) رم الله، فلسطين.

(9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، واقع حقوق الطفل الفلسطيني، (2017)، رام الله، فلسطين.

(10) المرجع السابق.

وحول الأشخاص ذوي الإعاقة فقد بلغت نسبة الأفراد الفلسطينيين من ذوي الإعاقة (2.1%) من مجمل السكان عام 2017م، حيث ترتفع هذه النسبة عند الذكور مقارنة بالإناث لتبلغ (2.3%) مقابل (1.9%)، وتزيد نسبة الأفراد ذوي الإعاقة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. وكانت الإعاقة الحركية الأكثر انتشاراً بين الأفراد من إجمالي السكان تليها الإعاقة البصرية [11].

وأمام هذه المعطيات الديموغرافية، فقد ألقت المتغيرات السياسية الكبيرة والخطيرة والمتلاحقة في اقطاع غزة بظلالها السلبية على أوضاع حقوق الإنسان، وفي سياق التصدي للمعاناة الإنسانية وفهم أعمق لانعكاس هذه المتغيرات على حقوق الإنسان، يُجري مركز الميزان لحقوق الإنسان تقييماً مستمراً وذلك بالاستناد على المؤشرات والبيانات والأرقام التي توفر أدوات لجهة رسم صورة أكثر وضوحاً حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعليه يُقسم التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية يتناول الحالة الاقتصادية، والحالة الاجتماعية، والحالة الثقافية.

(11) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، (كانون أول/ ديسمبر، 2018م) رم الله، فلسطين.

أولاً–الحالة الاقتصادية

واجه قطاع غزة تحديات كبيرة كان لها بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصيبت القطاعات الاقتصادية بحالة من الركود، وتراجعت معدلات الإنتاج والتشغيل إلى أسوأ مستوياتها، واختفى دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو؛ ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى استمرار الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية التي استمرت وتضاعفت خلال العام 2018م، ومن أبرزها استمرار القيود على حرية حركة وتبادل السلع والبضائع من وإلى قطاع غزة، الأمر الذي أفضى إلى توقف شبه كامل في عجلة الإنتاج في العديد من القطاعات، فضلاً عن انخفاض التدفقات المالية والنفقات الحكومية، التي أحدثت تشوهات في القطاعات الإنتاجية.

كما تواصلت عمليات الاستهداف البري، والبحري، والجوي، وظلت القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على الواردات والصادرات قائمة، لعل من أبرزها منع إدخال البضائع والسلع التي تصنفها تلك السلطات بـ" ثنائية الاستخدام"[12] وهي قائمة طويلة وضبابية. وتشمل مواداً كالمعدات الطبية، ومعدات الاتصال، والألواح الخشبية، والمواد الأساسية كالإسمنت، والحديد، والآلات، والمعدات الثقيلة. وهذه المواد الممنوعة شكلت مواداً ضرورية للعمليات الانتاجية؛ وهو قيد مستمر ومؤثر على الأنشطة الصناعية، وفي غياب هذه المواد تعطلت العديد من المنشآت الصناعية، واضطرت المنشآت إلى استخدم مدخلات عالية التكلفة. وفي الاتجاه ذاته فقد فشلت آلية الإعمار (GRM) في تحقيق غاياتها، وانتهت المدة الزمنية لعملية إعادة الإعمار، وهي ثلاث سنوات–تنتهي عام 2017م– دون تطور ملموس ولم تستكمل عملية الإعمار، وانعكست آثارها على مجمل المؤشرات الاقتصادية؛ وأفضى إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

وأمام هذه القيود باتت كل محاولة طموحة من جانب الفلسطينيين في قطاع غزة للنهوض من جديد لإعادة عجلة الإنتاج والتشغيل، وتنشيط الحركة الاقتصادية، التي تكفل تحقيق الدخل للعمال والملاك على حدٍ سواء، وزيادة القوة الشرائية والاستهلاك ودوران النقود، تصطدم بالإجراءات الإسرائيلية بشكلٍ أساسي. فعلى سبيل المثال، ارتبط أداء الاقتصاد التجاري في قطاع غزة بتوفر إمدادات الطاقة، وبالرغم من التحسن المتذبذب الذي شهدته خلال الربع الثالث من العام 2018م في كمية التيار الكهربائي الواردة، إلا أن ذلك لم يتم الاستفادة منه وترجمته اقتصادياً، ولم يطرأ تحسن واضح على صعيد الإنتاج والتشغيل؛ مما يدلل أن عوامل أخرى لها علاقة بالحركة التجارية من وإلى قطاع غزة، تشكل حجر الزاوية وعربة قطار النمو الاقتصادي، على اعتبار أن دوران عجلة الإنتاج بحاجة إلى منافذ برية لتصريف المنتجات.

وتشير البيانات التي ينشرها مكتب الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أنه طرأ انخفاض كبير في مستوى الصادرات خلال شهر أكتوبر من العام 2018م، وهو أقل وبنسبة (78%) من حجم الصادرات في العام 2007م، وهو العام الذي سبق فرض الحصار؛ ويمكن تفسير هذه التغيرات الخطيرة نتيجة غياب حرية التبادل التجاري، الذي حال دون تصريف فائض الأيدي العاملة.

وحول أداء الاقتصاد الكلي في العام 2018م، أشارت التقديرات إلى حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة (8%) مقارنة مع الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2017م، كما أظهرت البيانات تبايناً في نمو الناتج المحلي بالمقارنة مع الضفة الغربية، التي حقق النمو الاقتصادي فيها ما نسبته (2.3%) [13].

وفي سياق تشخيص أثر التغيرات السياسية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى، أكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لأونكتاد) أن الآفاق الاقتصادية قاتمة؛ نتيجة للآفاق السياسية المحفوفة بالخطر والاتجاهات غير المواتية في المعونة، وإعادة

(12) مسلك–مركز للدفاع عن الحركة (2016م)، قوائم مائلة للسواد، الموقع: goo.gl/QwnyKO

(13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018م. رام الله، فلسطين.

إعمار غزة، والتوسع في الاستهلاك الممول بالقروض، وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2017م. وأكد التقرير أن البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلى معدل في العالم، وأن أبرز الفئات المتأثرة هم النساء والشباب. كما طرأ انخفاض في الدعم المقدم من الجهات المانحة، وأكد أن التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية تتطلب ثلاثة أركان [14]، وهي:

أ. أن تخفف إسرائيل القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني؛

ب. أن تستمر الجهات المانحة في التزاماتها، وفي تحسين نطاق ونوعية معونتها؛

ج. أن تجري حكومة دولة فلسطين إصلاحات لتيسير النمو.

وأشارت التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن استمرار التدهور في معدلات النمو في قطاع غزة، سيقود إلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين، إذ إن واحداً تقريباً من بين كل ثلاثة أفراد في قوة العمل عاطل، حيث أمكن في السنوات الأخيرة الحفاظ على اقتصاد قطاع غزة والحيلولة دون انهياره؛ بفضل التحويلات المالية الكبيرة، ومنها مساعدات المانحين والنفقات من خلال موازنة السلطة الفلسطينية، والتي تصل إلى (70%–80%) من إجمالي الناتج المحلي لغزة. ولكن التحويلات من خلال هذين المصدرين انخفضت بشدة في الآونة الأخيرة، وأدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة (6%) في الربع الأول من العام 2018م، وعلى النقيض من ذلك بلغ معدل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية (5%) خلال الفترة نفسها. كما ارتفعت معدلات الفقر في قطاع غزة؛ نتيجة التراجع في المساعدات، والتحويلات الاجتماعية في قطاع غزة.

وتوقع البنك الدولي أنه إذا استمر تراجع التحويلات من خلال موازنة السلطة الفلسطينية، وإذا لم يتم تعويض الفجوة التمويلية لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فسيكون لذلك تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، وتقديم الخدمات والظروف الاجتماعية في القطاع، ومن المتوقع– بناء على ذلك– أن يشهد الاقتصاد في قطاع غزة كساداً حاداً، مما يثير بشدة احتمال وقوع اضطرابات، وحال استمرار نظام القيود التي تفرضها إسرائيل، واستمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من غير المتوقع أن ينتعش نشاط القطاع الخاص [15].

ومن المؤشرات الاقتصادية التي تفصح عن صعوبة الأوضاع المالية وبخاصة لأصحاب المنشآت والتجار، فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المعادة في غرفة مقاصة غزة خلال السنوات الثلاثة الماضية (87421) شيك، بقيمة (260.9) مليون دولار، وبلغ عدد الشيكات المعادة في عام 2018م وحده من بين العدد الإجمالي (30,834) شيك، بقيمة (85,8) مليون دولار.

جدول رقم (1): يبين عدد وقيمة الشيكات بالمليون دولار المقدمة للتقاص والمعادة خلال الفترة 2016–2018

البند	قطاع غزة		
	2016	2017	2018
عدد الشيكات المقدمة للتقاص	**243,039**	**265,372**	**207,079**
قيمة الشيكات المقدمة للتقاص	**1140**	**1202.4**	**896.1**
عدد الشيكات المعادة	**21,103**	**35,484**	**30,834**

(14)مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لأونكتاد)، (2018)، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، الرابط الالكتروني: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb_d2_65_ar.pdf3

(15) البنك الدولي، (2018)، تقرير حول أحدث التطورات، الوقع الإلكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-october-2018

قيمة الشيكات المعادة	62.3	112.8	85.8
نسبة عدد الشيكات المعادة من عدد الشيكات المقدمة للتقاص	8.7%	13.4%	14.9%
نسبة قيمة الشيكات المعادة من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص	5.5%	9.4%	9.6%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

كما ظهرت دلالات تدهور الأوضاع الاقتصادية في مؤشر إضافي تمثل ذلك في انخفاض كمية النفايات الصلبة التي يتم ترحيلها إلى المكبّات الرسمية وهو يشير إلى مستوى الانخفاض الحاد في الاستهلاك نتيجة انخفاض دخل الفرد، وضعف القدرة الشرائية في قطاع غزة في عام 2018م.

وبينت الأرقام انخفاضاً ملحوظاً في الكميات المرحلة إلى مكب النفايات الواقع في قرية وادي غزة (جحر الديك) من محافظة غزة، المكونة من أربعة تجمعات وهي (مدينة غزة، مدينة الزهراء، قرية المغراقة، وقرية وادي غزة "جحر الديك") وهي الأكبر من حيث عدد السكان، بحيث انخفضت كمية النفايات المرحلة مقارنة مع الأعوام الثلاثة الماضية 2016م، 2017م، 2018م، وبلغت الكميات [16] على النحو التالي: (259,878.190) طن، (249,510.460) طن، (217,338.710) طن. وفي الوقت الذي تمثل محافظة غزة مثالاً، فإن هذا مؤشر جدي على أن الإنفاق الاستهلاكي اتجه للانخفاض نتيجة انخفاض مستوى الدخل. وما يعزز هذا الاستنتاج أن معدلات الزيادة في السكان واصلت ارتفاعها، ومع ذلك طرأ انخفاض على كمية النفايات الصلبة المرحلة.

من جهة أخرى وعلى صعيد القيود المفروضة على الصادرات التي تحتل أهمية كبيرة في الأنشطة الاقتصادية؛ كونها توفر السيولة النقدية، وتسهم في نمو الناتج المحلي؛ تواصلت القيود أمام نمو القطاعات التصديرية الرئيسة في قطاع غزة خاصة قطاع الزراعة، وقطاع الصناعات الخشبية، وقطاع الملابس والخياطة، وهي تُعد من أكثر القطاعات الإنتاجية، ولها أهمية كبيرة لجهة الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الحماية الاجتماعية وتعزيز صمود الفلسطينيين، وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار على الصعيد المالي والأمني والسياسي. ونستعرض واقع هذه القطاعات في عام 2018م على النحو الآتي:

1. **القطاع الزراعي:** يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً للدخل لأسر المزارعين، ويسهم في توفير السيولة النقدية من خلال الصادرات، وتوفير الاحتياجات الغذائية. وواجهت الجهود الذاتية والرسمية لجهة تنمية قطاع الزراعة بأنواع مختلفة من المعوقات سواء الانتهاكات المباشرة كتجريف وقصف المنشآت الزراعية، وعمليات رش الحقول الزراعية المحاذية للسياج الفاصل بالمبيدات الكيميائية [17] فضلاً عن تهديد المزارعين في مصدر رزقهم من خلال إطلاق النار المستمر، والتضييق على الصيادين وملاحقتهم، وتخريب قواربهم ومعداتهم والاستيلاء عليها. ومن جهة أخرى، عوّقت السياسات الإسرائيلية تطور القطاع الزراعي وفرضت قيوداً على استيراد مدخلات الإنتاج من الآلات الزراعية؛ بحجة أنها ذات" استخدام مزدوج" ومنعت أيضاً دخول بعض الأسمدة، والكيماويات، والأنابيب الفولاذية للحجج ذاتها. ويأتي ذلك في ظل التحديات الداخلية المتمثلة في نقص المصادر المائية، وتلوث المياه الجوفية، ومعظمها غير صالح للاستخدام الزراعي بسبب تلوثها المفرط، واستمرار أزمة التيار الكهربائي الذي يُعد أحد مدخلات الإنتاج الرئيسية [18]

[16] مقابلة: عبدالرحمن أبو القمبز، مدير عام الصحة والبيئة في بلدية غزة، قابله باسم أبو جريّ بتاريخ (05، مارس،2019).

(17) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، ورقة حقائق حول الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول بقطاع غزة.

(18) راجع مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، ورقة حقائق حول واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي.

وعلى امتداد عام 2018م واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف العاملين في القطاع الزراعي: من المزارعين، وصائدي طيور، ورعاة أغنام، وجامعي حطب، وجامعي الخردة (الحديد والبلاستيك)، في المناطق مقيدة الوصول براً قرب السياج الشرقي والشمالي لقطاع غزة. واستخدمت الأسلحة الرشاشة والثقيلة، وألحقت خسائر بشرية ومادية، وأجبرت المزارعين في أغلب الأوقات على التوقف عن مزاولة أعمالهم مما تسبب في كثير من الأوقات بفقدانهم مصادر عيشهم.

وفي هذا السياق بلغ عدد حوادث القصف وإطلاق النار ضد المزارعين (229) حادث، تسببت في استشهاد (5)، وإصابة (2)، فيما بلغ عدد حوادث الرش (7) مرات.

جدول رقم (2): يبين توزيع اعتداءات قوات الاحتلال على العاملين في القطاع الزراعي

الفئة	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الاصابات
إطلاق نار/ قصف تجاه المزارعين والأراضي الزراعية	229	5	2
رش المبيدات على الأراضي الزراعية	7	0	0

وتشير البيانات الواردة في الجدول أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت العاملين في المجال الزراعي وممتلكاتهم على امتداد عام 2018م. وتتعدى سياسة فرض المنطقة مقيدة الوصول كونها تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني، بل ينجم عنها آثاراً كارثية على الاقتصاد، وتحديداً على المنتجات الزراعية التي لها تأثير بالغ على السلة الغذائية لقطاع غزة وقدرة السكان على تأمين حاجاتهم الغذائية من الخضروات. فحرمان المزارعين من الفلاحة والاستثمار في مساحة واسعة من الأراضي والتي تبلغ

مساحتها ما نسبته 35% من إجمالي الأراضي المخصصة للزراعة في قطاع غزة، ونحو 15% من إجمالي مساحة قطاع غزة [19]؛ الأمر الذي يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الفلسطيني [20]، ويشير إلى حجم التعقيدات والآثار الناجمة عن القيود والانتهاكات، التي تحرم المزارع من استغلال أرضه والاستفادة منها كسبيل للعيش.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت سياسة تضييق مساحات المناطق التي يسمح فيها بممارسة أنشطة الصيد، إذ حظرت على الصيادين العمل في مناطق تقدّر نسبتها بحوالي (85%) من مساحة الصيد التي أقرّتها اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام1993م، واستمرت بتقليص المساحة وحصرها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية.

جدول رقم (3): يبين أعداد الانتهاكات بحق العاملين في الصيد البحري خلال عامي 2017م و2018م.

انتهاكات الاحتلال ضد الصيادين	2017م	2018م
عدد حوادث انتهاكات الاحتلال ضد الصيادين	**215**	**326**
عدد الحوادث التي تم فيها إطلاق نار	**213**	**326**
عدد الحوادث التي تم فيها اعتقال الصيادين	**14**	**21**
عدد المعتقلين	**39**	**68**
عدد القتلى	**2**	**2**
عدد الإصابات	**14**	**19**
عدد حوادث استيلاء على قوارب ومعدات صيد	**13**	**16**
عدد القوارب التي تم مصادرتها	**13**	**21**
عدد حوادث التي تم فيها تخريب مراكب وأدوات صيد	**7**	**8**

واستناداً إلى البينات السابقة فقد تفاوتت منطقة الصيد المسموح فيها خلال العام، وتراوحت ما بين 3- 6 أميال بحرية بدلاً من (20) ميلاً نصّت عليها اتفاقية أوسلو، بالرغم من أن الأصل أن يتمتع الصياد الفلسطيني بالشروط نفسها التي يتمتع بها الصياد داخل دولة الاحتلال، الأمر الذي حرم الصيادين الغزيين والبالغ عددهم (3700) صياد من مصادر رزقهم. كما تسببت هذه الإجراءات في خفض كمية الأسماك التي تُعد مصدراً أساسياً للتغذية.

وتشير بيانات مركز الميزان منذ العام 2010م حتى نهاية عام 2018م، إلى تعرض (969) صياد فلسطيني في قطاع غزة إلى انتهاك واحد على الأقل، ويمثل هذا العدد (26%) من إجمالي عدد الصيادين في قطاع غزة. وتسببت هذه الانتهاكات في فقدان الحياة، أو الإصابة أو الاعتقال، أو تعريض المعدات للتخريب والمصادرة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): يبين انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصيادين من 2010م -2018م

البيان	العدد
عدد المعتقلين	557

(19) التقديرات حول ما تمثله المنطقة مقيدة الوصول من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وإجمالي مساحة الأرض في قطاع غزة تعود لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية في العام 2012م.

(20) انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2015م) التقرير النصف سنوي للعام 2015 حول: انتهاكات قوات الاحتلال في المناطق المقيدة الوصول براً

عدد القتلى	7
عدد الإصابات	126
عدد القوارب التي تم مصادرتها	181
عدد حوادث تخريب مراكب او معدات صيد	98

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

وتشير الأرقام والبيانات أن العام 2018م شهد زيادة ملحوظة في أعداد الحوادث والانتهاكات بحق الصيادين بالمقارنة مع العام 2017م، حيث ارتفعت أعداد الحوادث والانتهاكات بشكل ملحوظ عن عام 2017م؛ وكنتيجة لاستهداف القطاع الزراعي من ناحية، والقيود المفروضة على حركة السلع والبضائع؛ فقد ظل حجم الصادرات للخارج دون المأمول. وتشير وزارة الزراعة الفلسطينية [21] إلى أنه وبالرغم من السماح في السنوات الأخيرة بتصدير بعض المنتجات الزراعية، لا زالت سلطات الاحتلال تحظر على المزارع الفلسطيني تصدير المنتجات الزراعية التالية: الخضروات الورقية، الجزر، البصل، وبطاطس المائدة، بينما البطاطا الحلوة مسموحة لأسواق الضفة وممنوعة إلى إسرائيل. كما يُمنع على المزارعين استيراد بعض الأسمدة خاصة تلك التي تحتوي على نترات عالية، بحجة أنها "ثنائية الاستخدام". هذا بالإضافة إلى حظر استيراد العديد من المواد المستخدمة في تعقيم التربة، فضلاً عن تكلفة النقل المرتفعة، فعلى سبيل المثال ارتفعت أجرة شاحنة النقل من (1000) شيقل إلى (5000– 6000) شيقل.

مركز الميزان يشير من خلال أعمال المراقبة على الأرض إلى أن غياب الرؤيا والسياسة المخططة في عمليات تصدير بعد السلع الزراعية؛ يفضي إلى تعظيم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار في غزة؛ الأمر الذي يسهم في مزيد من تدهور الأوضاع، الأمر الذي يتطلب اتباع سياسة متوازنة تحافظ على حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض.

وتواصل اختلاق الذرائع لحرمان المزارع من التصدير والتسويق الحر في الأسواق الخارجية، حيث تفرض السلطات الإسرائيلية على المصدّر وضع لاصق على كل عبوة بداخل الصندوق، وفي حال وجدت دائرة التفتيش الإسرائيلية على المعبر أي عبوة بدون لاصق يتم إرجاع الصناديق كافة. وهذا ما جرى خلال موسم تصدير الفراولة عندما تم إرجاع صناديق بكميات كبيرة؛ لوجود عبوة واحدة لا يوجد عليها لاصق. ومن القيود المفروضة على الاستيراد، على سبيل المثال، يمنع على المزارع شراء البذور أو الأسمدة المسموح بدخولها قطاع غزة إلا من الأسواق الإسرائيلية.

2. **القطاع الصناعي:** تأثر قطاع الصناعة من الانتهاكات والإجراءات والقيود المفروضة على المعابر، وظل التراجع في مستوى الإنتاج متواصل. ويضم هذا القطاع صناعات من أبرزها: الصناعات الغذائية والبلاستيكية، وصناعة الألمونيوم، والصناعات الورقية والملابس والنسيج، والصناعات الجلدية والمعدنية.

وتشير الأرقام إلى أن معدلات التدهور استمرت في هذا القطاع على امتداد السنوات الثلاث الماضية، فقد بلغ عدد المصانع العاملة في هذا القطاع (1725) مصنع وذلك في عام 2015م، الذي شهد تدهوراً أيضاً بالمقارنة مع سنوات سابقة، وهو لا يشكل الأساس للمقارنة، ومع ذلك نجد أن الأعوام اللاحقة شهدت تراجعاً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية، وتشير الأرقام إلى انخفاض عدد المصانع حتى وصل عددها إلى (813) مصنع ومنشأة، يعمل معظمها جزئياً وبالحد الأدنى. وتشير البيانات

(21) مقابلة، المهندس تحسين السقا، مدير عام التسويق والمعابر بوزارة الزراعة، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (18، ديمسبر،2018م).

إلى أن عدد المصانع المغلقة في عام 2018م بلغ (470) مصنع. وعلى صعيد القوى العاملة، انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي من (19526) عامل وعاملة، خلال عام 2016م إلى (10047) عامل في العام 2018م.
وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الإنتاجية واصلت انخفاضها لتتراجع من (35%) عام 2015م إلى (17%) عام 2018م. وبالمقارنة مع السابق فقد بلغ عدد العمال في هذا القطاع قبل الحصار المفروض على قطاع غزة (45000) عامل، ليصل إلى (10047) عامل، مسجلاً نسبة انخفاض مقدارها (77.6%) في عام 2018م [22].
ولمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه أبرز القطاعات التصديرية في المجال الصناعي، يستعرض التقرير التحديات التي تواجه قطاعي الصناعات الخشبية والأثاث، والخياطة والنسيج، للوقوف على أثر القيود الإسرائيلية والممارسات الأخرى، على عملية التنمية الصناعية وتحسين الأحوال الاقتصادية ومؤشراتها.

أ. **قطاع الصناعات الخشبية والأثاث:** طالت القيود والإجراءات الإسرائيلية أيضاً قطاع الصناعات الخشبية والأثاث في قطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض أعداد المصانع والورش، وتسريح آلاف العمال. ويشير اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني [23] أن عدد المصانع والورش في قطاع غزة بلغ (600) منشأة في عام 2006م، وكانت تستوعب (11.000) عامل، وارتفعت كميات الإنتاج، وتوزع تصريفه بواقع (20%) إلى السوق المحلي في قطاع غزة، و(80%) إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل.
كما بلغت القيمة التقديرية لهذا القطاع ومساهمته في الدخل القومي حوالي [2] مليون دولار شهرياً، ونجح المصنعون في فتح أسواق جديدة في العالم، علماً أن التصدير بلغ ذروته في عام 2005م حيث سُجل تصدير (1200) شاحنة، وهو العام الذي سبق فرض الحصار. ولم يسلم هذا القطاع من الاستهداف، حيث دمرت قوات الاحتلال (50) مصنعاً وورشة بشكل كلي خلال السنوات الماضية. كما اصطدم هذا القطاع بالقيود على معبر كرم أبو سالم، وأفضى ذلك إلى انخفاض الكميات المصدرة التي سجلت في السنوات الأخيرة (36)، و(31)، و(33) شاحنة في الأعوام 2016م، 2017م، 2018م على التوالي، كما انخفضت أعداد المصانع والمنشآت من (600) إلى (100)، يعمل فيها في الوقت الراهن حوالي (1000) عامل.
وشهدت حركة التجارة الخارجية لهذا القطاع تذبذباً، حيث إنه في عام 2012م سمحت السلطات الإسرائيلية بتصدير المنتجات الخشبية إلى الخارج، لكن اشترطت على المنتج استكمال سلسلة من الإجراءات المعقدة لها علاقة بالحصول على إذن من سلطة البيئة الإسرائيلية، وإرسال الوثائق عبر هيئة المعابر التي تتضمن تفاصيل المركبة، ورقمها، وحمولتها، واسم الشركة المصدرة والمستوردة، والجهة المستفيدة، ومن ثم الانتظار للحصول على الموافقة الأمنية. كما أضيفت عقبات أخرى، فعمليات التفريغ والتحميل للمنتج في المركبات على المعابر من سيارة إلى أخرى عوّق قدرة المنتجين على التصدير بسهولة، حيث تسببت إجراءات النقل والتفتيش في إتلاف كميات من المنتجات.
وكمحاولة للتغلب على هذه المعضلة طالب العاملون في هذا القطاع من الإسرائيليين عبر الوسطاء الأوروبيين إدخال حاويات مصنوعة من الحديد كبيرة الحجم لنقل البضائع فيها؛ إلا أن سلطات الاحتلال ما زالت ترفض ذلك بدواعٍ أمنية. ومن جهة أخرى يواجه قطاع الصناعات الخشبية تحديات لها علاقة باستمرار أزمة انقطاع التيار الكهرباء وارتفاع تكلفتها حيث يتم

(22) على الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، (2018، 12 ديسمبر)، واقع القطاعات الاقتصادية، ورقة مقدمة في ورشة عمل نظمها مركز الميزان لحقوق الإنسان بعنوان " الرسوم الجديدة المفروضة على السلع المستوردة في قطاع غزة.
(23) مقابلة، الأستاذ وضاح بسيسو، رئيس اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (17، ديسمبر،2018م).

تزويد هذه المصانع بأسعار مضاعفة، وقيود لها علاقة بالرسوم والضرائب والإجراءات والتحويلات المالية، وانخفاض أعداد تصاريح التجار.

ب. **قطاع الخياطة والنسيج:** يعد قطاع الخياطة والنسيج من القطاعات الرائدة في الأراضي الفلسطينية، من حيث الأهمية الاقتصادية على صعيد التشغيل والتصدير. وارتفعت أعداد الشركات والمصانع التي تعمل في مجال الخياطة والنسيج، إلى حوالي (928) شركة ومصنع، يعمل فيه ما يقارب من (35000) عامل/ة، وبعد عمليات الاستهداف والقيود الإسرائيلية انخفض أعداد هذه المصانع والشركات وأصيبت بشلل تام، وفي عام 2014م- وهو العام الذي سمح فيه للبيع والتصدير في قطاع الخياطة والنسيج إلى الضفة الغربية- انخفض عددها إلى (137) مصنع وشركة، تشغل ما بين (3000-2500) عامل، وجرى تغير طفيف في عام 2015م بعد السماح للمنتجات من هذا القطاع بالتصدير إلى إسرائيل، ومع ذلك ظلت فاعلية وحيوية هذا القطاع دون المأمول بسبب التحديات التي عرضها التقرير، بالإضافة إلى انخفاض عدد التصاريح للمنتجين والمصدرين.

وتتلاعب سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الإجراءات وتتحايل على الرأي العام الدولي، ففي الوقت الذي تعلن فيه أنها تقوم بالتسهيل على المنتجين، عبر تسهيل حركة التجارة على معبر كرم أبو سالم، والإعلان عن زيادة كمية الصادرات تنتقل إلى قيود أخرى؛ لإفراغ هذا القطاع من نقاط القوة من خلال تقليص أعداد التصاريح الخاصة بالتجار، وهذا ما حصل مع تجار الخياطة والنسيج، الأمر الذي حال دون قدرة هؤلاء على التأكد من جودة مدخلات الإنتاج من دولة المنشأ، وعدم القدرة على إبرام الصفقات وفتح أسواق جديدة، وتشير البيانات إلى أن من بين (141) عضو منتسبٍ لاتحاد الصناعة والنسيج، بلغ عدد الحاصلين على تصاريح في عام 2018م منهم (59) عضواً.

والجدول الآتي يوضح الانخفاض في أعداد التصاريح خلال السنوات الماضية.

جدول رقم (5): يبين عدد التصاريح للتجار في قطاع غزة خلال السنوات الأربعة الماضية

السنة	2015م	2016م	2017م	2018م
عدد الحاصلين على التصاريح	106	86	20	59

المصدر: اتحاد صناعة الملابس والنسيج، 2018م.

وتقيد هذه الإجراءات قدرة المنتجين والتجار في قطاع غزة، حيث أكد العديد من التجار أن ذلك حال دون الوفاء بتسليم الطلبيات في الوقت المحدد والمناسب، مما دفع التاجر في الخارج إلى فسخ العقد وفي بعض الأحيان تم خصم نسبة من المبالغ المالية. وتتواصل سياسة سحب التصاريح، أو تأجيل استصدار التصاريح لفترات متفاوتة تصل إلى عام، وهذا يتكرر مع التجار، وأصحاب الأعمال والصناعة، كما يتم اعتقالهم حيث اعتقلت خلال عام 2018م أربعة تجار وفقاً لتوثيق مركز الميزان بحقوق الإنسان.

يضاف إلى هذه التعقيدات التعليمات والترتيبات الإسرائيلية التي تتطلب أن يتم التصدير عبر ألواح خشبية (المشاطيح) وهو يسبب التلف أحياناً للمنتج، حيث ظلت مطالب التجار تتمثل في ضرورة إدخال حاويات حديد كبيرة لوضع البضائع بداخلها مما يحميها من التلف، ويوفر من تكاليف النقل، إلا أن السلطات الإسرائيلية ترفض إدخال الحاويات "لدواعٍ أمنية".

وتواصلت القيود المفروضة على إدخال المواد الخام الأساسية للتصنيع، وتتلاعب سلطات الاحتلال الإسرائيلي في نشاط هذا القطاع من خلال التحكم في العملية الإنتاجية، وتعلن عن السماح لبعض المواد الخام بالدخول والوصول إلى قطاع غزة، لكن

ذلك يتم بشكل لا يسمح ولا يتيح للمنشآت والشركات العمل بكفاءة عالية، فغياب عنصر واحد من المواد الخام اللازمة للتصنيع تفقد المكونات الأخرى قيمتها، ومن الأمثلة العملية على ذلك عندما يتم السماح لأنواع معينة من الأخشاب بالدخول إلى قطاع غزة، وفي الوقت ذاته يمنع دخول الطلاء الخاص بالأخشاب، ما يفقد العناصر الأخرى من المواد الخام قيمتها. ومن الأمثلة الأخرى منع إدخال المواد اللازمة للصناعات الإنشائية مثل الحصمة، والحديد، والإسمنت.

هذا بالإضافة إلى منع إدخال المعدات والمكينات وقطع الغيار، وانقطاع التيار الكهربائي والاستمرار في العمل وفق نظام (System –GRM) كان له أثر كارثي على القطاعات الاقتصادية كافة، وبخاصة قطاع الصناعات الإنشائية، بالإضافة إلى مشكلة نقص السيولة النقدية.

3. **القطاع التجاري:** تشكل التجارة محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي، وتسهم في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة كون قطاع غزة يعتمد على تجارة السلع، ومن الصعب عليه الاكتفاء ذاتيّاً؛ ونظراً للقيود المفروضة على دخول المواد الخام وعراقيل الاستيراد والتصدير التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي قوّضت هذا القطاع خاصة بعد أن كثفت سلطات الاحتلال من إغلاقها لقطاع غزة. يشار إلى أنه منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2000م. اتخذت قوات الاحتلال سلسلة من الإجراءات التقييدية على المعابر وانطلقت أولى خطواتها الهادفة إلى خنق الحركة التجارية، بإلغاء القسم الخاص بمرور البضائع من معبري بيت حانون (إيرز) وذلك بعد أشهر معدودة من اندلاع الانتفاضة أواخر العام 2000م، ثم أغلقت معبر العودة (صوفا) كلياً بتاريخ 12 أيلول (سيبتمبر) 2008م– وهو المعبر الذي كان مخصصاً لتزويد القطاع بالحصمة ومواد البناء– وفي قت لاحق أغلقت معبر الشجاعية (نحال عوز) بشكل كلي وذلك بتاريخ 1 كانون الثاني (يناير) 2010م وهو المعبر الذي كان مخصصاً لتزويد القطاع بالوقود والمحروقات وغاز الطهي، واستكملت حلقة التضييق بإغلاق معبر المنطار (كارني) بشكل نهائي بتاريخ 2/ آذار (مارس) 2011م، حيث جاء القرار في سياق توجهات وسياسات للإبقاء على معبر كرم أبو سالم الواقع في أقصى جنوب قطاع غزة كمعبر وحيد لحركة البضائع من وإلى قطاع غزة[24].

جدول رقم (6): يبين حركة الصادرات والواردات (عدد الشاحنات) عبر معبر كرم أبو سالم جنوب شرق قطاع غزة في العام 2018م.

الواردات		الصادرات		
الشهر المساعدات، القطاع الدولي، القطاع الخاص وجهات اخرى (عدد الشاحنات)		المحروقات (عدد الشاحنات)	صادرات للخارج (عدد الشاحنات)	صادرات للضفة الغربية (عدد الشاحنات)	الصادرات لإسرائيل (عدد الشاحنات)
الإجمالي	97424	6367	129	1808	543

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

وأفرز الإغلاق وحصر البضائع في معبر كرم أبو سالم، الذي منذ افتتاحة يعاني من محدودية في القدرة الاستيعابية التي لا تستطيع تلبية حاجة حوالي مليوني فلسطيني من المواد الأساسية والإمدادات الإنسانية. كما أن الزيادة السكانية المضطردة في قطاع غزة، لم يقابلها زيادة في القدرة الاستيعابية للمعبر وعلى مدار السنوات الماضية ارتفع عدد السكان ما يقارب من (0.5) مليون نسمة في قطاع غزة، وتضاعفت الاحتياجات بشكل فلكي، خاصة بعد عمليات التدمير واسعة النطاق. وفي المقابل لم يطرأ على المعبر أي توسعة ملموسة أو زيادة تعادل الزيادة السكانية، واستمر العمل بالمعبر وفق الجدول المعمول به منذ التأسيس

(24) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحافي مركز الميزان يستنكر إغلاق معبر المنطار (كارني) ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل بحق المدنيين في قطاع غزة، الرابط الإلكتروني: https://goo.gl/rUsosj

(5) أيام في الأسبوع. وعلى امتداد عام 2018م استخدم كورقة ضغط على الفلسطينيين وأغلق مرات عديدة، في وقت بات فيه القطاع بحاجة إلى كل ساعة عمل إضافية. وتشير البيانات المتوفرة عام 2018م أن سلطات الاحتلال أغلقت معبر كرم أبو سالم خلال عام 2018م (8) أيام متذرعة بأسباب أمنية، وبلغ عدد أيام الإغلاق بسبب الإجازات الأسبوعية (الجمعة، والسبت) (104) يوم، بالإضافة إلى (15) يوماً بسبب الأعياد اليهودية، و(3) أيام بسبب الأعياد الفلسطينية، وبلغ عدد أيام العمل في المعبر على امتداد العام (235) يوم فقط[25]. وفي المقابل طرأ انخفاض على أعداد التصاريح الممنوحة للتجار، وتواصلت الاعتقالات بحقهم، حيث اعتقل خلال الأربع سنوات الماضية (57) تاجراً عند معبر بيت حانون (إيرز).

جدول رقم (7) يبين إحصائيات بأعداد المعتقلين التجار في الأعوام 2015م – 2018م

العام	العدد
2015م	30
2016م	14
2017م	4
2018م	9
الإجمالي	**57**

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

تجدر الملاحظة إلى أن جميع الجهود الدولية والإقليمية تركزت في قطاع غزة على الإغاثة الإنسانية، وإعادة تعمير وإصلاح الأصول والممتلكات التي دمرتها العمليات العسكرية الإسرائيلية، ولم تحظَ المشاريع التنموية، والتجارية، ولا التنمية الصناعية بالتدخلات المطلوبة. هذا وأثارت تدخلات المؤسسات الحكومية في غزة الاستهجان؛ نتيجة فرض وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة الحصول على أذونات استيراد على بعض السلع، واشترطت على المستوردين دفع الرسوم على قائمة من البضائع ضمت (95) صنفاً، وحذرت المستوردين من مغبة عدم الالتزام بالقرار. وفي معرض تبريرها للقرار أوضحت أنه يهدف لحماية المنتجات المحلية. ووفقاً للإعلان الذي أصدرته وزارة الاقتصاد الوطني، اشترطت الأخيرة على المستوردين إبلاغ الوازرة قبل (72) ساعة على الأقل من إدخال البضائع، واستيفاء رسوم على البضائع التي لها بديل محلي منافس وذو جودة عالية، وحددت موعد سريان هذه الاجراءات اعتباراً من 2018/12/18م.

وفي أعقاب هذا القرار عبر ممثلو القطاعات الصناعية عن خشيتهم من تداعيات هذا القرار على الأوضاع الاقتصادية، واعتبرته بعض هذه القطاعات أن باطن هذا القرار هو الجباية وليس الحماية للمنتجات.

وفيما أكدت العديد من الأطراف والمؤسسات أهمية وضرورة حماية المنتجات المحلية، ومساندة منشآت القطاع الخاص، وزيادة حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها وجدت في هذه الإجراءات والتدخلات، خاصة تلك المقترنة بفرض رسوم جديدة، خطوة لا تنسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وتعمق من الأزمة الاقتصادية، و تنطوي على آثار عكسية نحو زيادة التكاليف وظهور الاحتكار، وارتفاع الأسعار التي يدفع ثمنها المستهلك النهائي؛ الأمر الذي سيزيد من تدهور الأوضاع المعيشية التي تزداد صعوبة يوماً بعد يوم.

(25) مقابلة: رائد فتوح، رئيس اللجنة الرئاسية لتنسيق إدخال البضائع، قابله باسم أبو جري بتاريخ (4، مارس،2019).

هذا وارتبط أداء قطاع التجارة في غزة بتوفر المواد الخام، وإمدادات الطاقة، التي شهدت تذبذباً وتحسناً نسبياً في الربع الثالث والرابع من العام، وبالرغم من ذلك لم يتم ترجمة هذا التحسن في الكهرباء اقتصادياً، ولم يطرأ تحسن على صعيد الصادرات كون دوران عجلة الإنتاج بحاجة إلى منافذ برية من أجل الانفتاح على العالم لتصريف المنتجات والتي انخفضت بشكل حاد.

4. **قطاع النقل والمواصلات:** يُعد النقل البري الوسيلة الوحيدة أمام السكان في التنقل والحركة سواء في الحركة الداخلية، أو في السفر والتنقل من وإلى خارج القطاع؛ خاصة بعدما دمّرت قوات الاحتلال الإسرائيلي مطار غزة الدولي [(26)]، ومنعت إنشاء ميناء بحري، ومع أنه قطاع النقل الوحيد إلا أنه أصيب بالضعف؛ نتيجة انخفاض القوة الشرائية للمواطنين.
5. **قطاع الخدمات:** يتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاداً خدمياً، كما يعد اقتصاد قطاع غزة أكثر اعتماداً على أنشطة الخدمات كونه يشغل الأيدي العاملة، وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في تراجع أداء القطاع الخدمي، في حقل التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، والفنادق والمطاعم، والخدمات المالية، والإدارة العامة.
6. **قطاع السياحة:** ظل قطاع السياحة يعاني من التراجع في مساهمته الاقتصادية؛ بسبب الظروف الأمنية والسياسية المتقلبة التي يمر فيها قطاع غزة، التي شكلت عائقاً أمام نمو هذا القطاع. ولم يطرأ تغيير في معدلات الحركة السياحية الداخلية؛ نتيجة تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزل قطاع غزة. وتظهر الإحصائيات الرسمية، على سبيل المثال، أن الضفة الغربية شهدت حركة نشطة لكل من الزوار والوافدين والمحليين بلغت حصيلتها (3.13) مليون زيارة للمواقع السياحية خلال النصف الأول من عام 2018م.

   وفيما يتعلق بأبرز جنسيات الزوار الوافدين، فقد كان للزوار الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م النصيب الأكبر من الزيارات الوافدة بنسبة 47%م، الأمر الذي يوضح مدى الخسارة التي يتكبدها قطاع غزة نتيجة حصار غزة وتقييم حرية حركة الأفراد منه وإليه.
7. **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** في الوقت الذي يستثمر العالم في التقدم التكنولوجي، ويسخر المعارف الجديدة لإحراز التقدم الاجتماعي والاقتصادي ومعالجة الأزمات، لا يزال قطاع غزة محروماً من بعض الأدوات اللازمة للتطوير. وفي هذا السياق يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محركاً رئيساً تجاه نمو الأنشطة الاقتصادية والحياتية كافة، ويشكل نافذة حرة للشعب الفلسطيني على العالم الخارجي، كما يسهم في ممارسة الحق في التعليم ومواكبة التطورات العلمية في العالم، وأهم ما يميز هذا القطاع هو سهولة تصدير منتجاته، ولاسيما في مجال البرمجيات إلى خارج فلسطين، بخاصة من قطاع غزة ودون الاصطدام بعقبات الحصار وإغلاق المعابر.

   وفي هذا السياق أكدت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن أبرز المعوقات أمام تطور وتنمية هذا القطاع الحيوي، هو عدم سماح قوات الاحتلال باستخدام ترددات الجيل الثالث في قطاع غزة، وعدم إدخال أجهزة ومعدات الجيل الثالث، وعدم

(26) وفقاً للمعلومات المستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 20/يناير/1996م، وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية حجر الأساس لإنشاء مطار غزة الدولي جنوب شرق مدينة رفح في قطاع غزة، وافتتح المطار عام 1998م، وشكل المنفذ الجوي الوحيد للأراضي الفلسطينية، وتعرض للإغلاق المتكرر منذ 2000/10/9م، في حين قامت قوات الاحتلال بإغلاق المجال الجوي الفلسطيني أمام حركة الطيران منذ يوم الأربعاء الموافق 2001/2/14م، ما أدى إلى وقف العمل فيه، واستمر المطار مغلقاً حتى اليوم. واقتحمت الدبابات والجرافات الإسرائيلية، بتاريخ 2001/12/4، المطار متوغلة نحو ثلاثة كيلومترات، وقامت بتخريب مدرج المطار، حيث أحدثت فيه نحو (17) حفرة، يتراوح حجم الواحدة ما بين (2-1م)، وعلى طول المدرج مخلفة أضرار مادية كبيرة فيه، وانسحبت تلك القوات من المطار فجر اليوم ذاته. كما أقدمت تلك القوات عند حوالي الساعة 10:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2001/12/12م، على قصف مطار غزة الدولي، حيث قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية النفاثة من نوع (أف 16) بقصف المطار بأربعة صواريخ، استهدفت محطة الردار، ما أسفر عن تدميرها بالكامل.

توفر بعض الأدوات المستخدمة في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات [27]، الأمر الذي حد من مساهمته في دفع عجلة الإنتاج باعتباره يشكل خادماً للقطاعات الاقتصادية كافة.

(27) وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، (22، يناير، 2019)، خبر صحافي وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات تصدر تقريراً بأبرز إنجازاتها، تم مراجعته بتاريخ (22، فبراير،2018)، الموقع: https://goo.gl/ucjos5

ثانياً-الحالة الاجتماعية

انعكست الإجراءات الإسرائيلية، واستمرار الحصار المشدد، والإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني سلبياً على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية، وارتفعت معدلات البطالة لتسجل (52%) في صفوف القوى العاملة. كما تفشى الفقر بين السكان وسجل (53.0%)، رغم أن الحقائق على الأرض تشير إلى ارتفاع يفوق هذا الرقم بكثير، ولاسيما بعد قطع رواتب موظفي السلطة وفرض حسومات عليها، ما أدخل الغالبية العظمى منهم في دائرة الفقراء والمعوزين.

وتركت هذه المؤشرات آثاراً اجتماعية وأمنية، وتداعيات خطيرة على الحقوق الأساسية للإنسان شملت مظاهره الجوع وسوء التغذية، وضآلة الحصول على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية، والاستبعاد من المجتمع. وكنتيجة للاقتصاد المنهك؛ أصبح الفقراء أكثر فقراً، كما تفاقم الفقر المدقع؛ الأمر الذي زاد من الكلفة الإنسانية وتسبب في معاناة هائلة للناس؛ وحال دون مضي كثير من الناس في حياتهم اليومية بكرامة خاصة الأطفال؛ والنساء؛ وذوي الاحتياجات الخاصة. وساهم تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بارتفاع نسبة المرض، كما شهد العام 2018م ارتفاعاً في أعداد الوفيات مقارنة بعام 2017م.

وتشير المؤشرات الرسمية إلى خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتستند إحصائيات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من (5) أفراد: (2 بالغين و3 أطفال). وتشير المعايير الرسمية إلى أن خط الفقر يساوي (2470) شيقل، أي ما يعادل (686) دولار، بينما خط الفقر المدقع (1974) شيقل، أي ما يعادل (548) دولار، وبناءً عليه، قدّرت نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري خلال عام 2017م بـ(29.2%) في الأراضي الفلسطينية، بواقع (13.9%) في الضفة الغربية و(53.0%) في قطاع غزة. كما قدّرت نسبة الفقر المدقع ب (33.8%) [28].

وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الأسر الفقيرة في قطاع غزة تتلقى مساعدات إغاثية، بمعنى أن نسبة الفقر كانت ستكون أكبر بدون هذه المساعدات التي تفتقر للثبات والاستمرارية في ظل انخفاض المساعدات الدولية. ومن جهة أخرى، تؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن معدلات الفقر بين الأفراد في الأسر التي ترأسها أنثى ترتفع، حيث سجل معدل الفقر (54.0%) من إجمالي الأسر التي ترأسها إناث عن تلك الأسر التي يرأسها ذكر [29].

كما باتت العلاقة بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر طردية؛ فنسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر لديها أطفال كانت 30.1%، مقارنة بـ 23.1% بين الأفراد الذين يعيشون في أسر ليس لديها أطفال.

وترتبط نسبة الفقر بعدد الأطفال في الأسرة، حيث يعتبر الأفراد في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة 20.3%، وترتفع هذه النسبة عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر 29.6% للأسر التي لديها 3-4 أطفال، وترتفع لتصل أقصاها 60.6% للأسر التي لديها 7-8 أطفال.

ومن بين المؤشرات الملموسة على صعوبة الأوضاع الاقتصادية فقد استمرت أعداد المتسللين عبر السياج الفاصل شرق وشمال قطاع غزة في رحلة محفوفة بالمخاطر للبحث عن فرصة عمل، وخلال الأربع سنوات الماضية اعتقل (171) من المتسللين ومعظمهم من الفتية والأطفال.

جدول رقم (8) يبين أعداد المعتقلين على خلفية التسلل في المناطق مقيدة الوصول من الفترة 2015م - 2018م

(28) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق.

(29) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018) المرأة والرجل في فلسطين قضايا إحصائية. الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2397.pdf.

العام	عدد معتقلين التسلل
2015م	78
2016م	26
2017م	18
2018م	49
الإجمالي	**171**

المصدر: مركز الميزان لحقوق الإنسان

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية أضعف من قدرة المواطنين على التكيف، دفع الآلاف من سكان قطاع غزة لمغادرته والبحث عن فرصة جديدة لبدء حياة طبيعية، ولاسيما الشباب. فخرج آلاف الشباب في مغامرة محفوفة بمخاطر تهدد الحياة في محاولة للهجرة والتماس مختلف السبل، وفي مقدمتها الهجرة غير الشرعية عبر البحر بعد مغادرة القطاع عبر المعبر.

ويتواصل الازدحام والضغط على مكاتب وزارة الداخلية في غزة لتقديم طلبات السفر والتسجيل. وتشير الأرقام المتوفرة من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حول حركة المسافرين عبر معبر رفح البري [30] خلال العام 2018م إلى أن عدد المغادرين بلغ (60,907) مسافرٍ، بينما العائدين للقطاع بلغ عددهم (37,075) ويرجح أن يكون الفارق بين المغادرين والقادمين البالغ (23832) قد غادروا قطاع غزة بهدف الهجرة والمكوث خارج قطاع غزة. وذكرت بعض التقارير المحلية أن من بين هؤلاء حملة شهادات العليا، وأصحاب تخصصات علمية فريدة، فضلاً عن أصحاب رؤوس الأموال، حيث يوجد إقبال كبير على الخروج من قطاع غزة، وهو لا يتوقف على شريحة محددة بل يكاد الطلب على الهجرة يمتد إلى كافة الشرائح والطبقات الاجتماعية.

(30)The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), (2018), GAZA CROSSINGS: movement of people and goods, Retrieved February20, 2019, from: https://goo.gl/2hqKrx

1. الحق في العمل

أحدثت التغييرات السياسية والاقتصادية في قطاع غزة التي استمرت على امتداد عام 2018م، المزيد من التحولات السلبية وحرمت قطاع غزة من التقدم الاقتصادي الذي يلعب دوراً رئيساً في تحسين وتوفير فرص العمل. وفي هذا المضمار فقد ضعفت قدرة القطاعات الاقتصادية على توليد فرص عمل تستوعب أعداد الخريجين والقوى العاملة الأخرى، خاصة في ظل انخفاض حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي، وتراجع حجم المشاريع المقدمة لقطاع غزة؛ مما تسبب في تقليل عدد فرص العمل؛ الأمر الذي تسبب في تآكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في الصحة والحق في السكن والتعليم.

وأهم ما يميز قطاع غزة على صعيد القوى العاملة، أن أعداد الأيدي العاملة تنمو بوتيرة أسرع من نمو العمل؛ حيث ازدادت الفجوة بين العرض والطلب، وبات من الضروري التنبه إلى أن النمو السكاني في قطاع غزة خلال العقد الأخير أدي إلى زيادة الضغط على أسواق العمل كون المجتمع الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، يمتاز بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة نهاية عام 2018م بـ (38.5%،) مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة (36.6%) في الضفة الغربية مقابل (41.6%) في قطاع غزة، وهو يوضح خطورة المستقبل مالم تستنفر كافة الأطراف من جهودها [31]

(31) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018) الفلسطينيون في نهاية عام 2018م.

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدلات البطالة ارتفعت في عام 2018م في قطاع غزة، وبالمقابل طرأ انخفاض طفيف في معدلاتها بالضفة الغربية، حيث بلغ في قطاع غزة معدلها (52%) مقابل (44%) في عام 2017م.

ومن الجدير ذكره أن زيادة ملحوظة طرأت على معدلات البطالة في الأعوام الأربعة الأخيرة، حيث واصلت ارتفاعها بدون توقف (32).

ومن جهتها أشارت بيانات وزارة العمل الفلسطينية أن عدد المشاركين في القوى العاملة بلغ (538.600) شخص، بنسبة بلغت 47.2% في نهاية عام 2018م، بينما قدرت وزارة العمل، في نهاية عام 2018م، معدل البطالة في صفوف المشاركين في القوى العاملة 54.9%. كما قدرت عدد العمال العاطلين عن العمل بـ (305.311)، وذلك حسب نظام معلومات سوق العمل–وزارة العمل الفلسطينية، وفي السياق ذاته بلغ إجمالي المسجلين في مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والباحثين عن عمل نحو (404.679) عاطل [33].

وتثبت المؤشرات أن معدلات البطالة في قطاع غزة أعلى مما هي عليه في الضفة الغربية التي سجلت معدلاً يتراوح ما بين (18–19%)؛ ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية، وأثر الإغلاق المفروض على قطاع غزة وتقييد حركة العمال.

جدول رقم (9): يبين معدل البطالة في قطاع غزة (2015م–2018م)

العام	2015م	2016م	2017م	2018م
معدل البطالة	%41.0	%43.0	%44.0	52.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

والجدير بالذكر أن البطالة لعبت دوراً في تحلل أصحاب العمل من القانون، ولاسيما توفير الوسائل والشروط المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، واضطر العمال للعمل في بيئة غير آمنة وغير صحيّة. كما دفعت العمال إلى القبول بأجور متدنية أقل من الحد الأدنى للأجور من أجل العمل، فحرموا من العمل اللائق، وبلغ ما نسبته (72%) من المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور. فيما بلغت نسبة عمالة الأطفال في قطاع غزة (2%).

وفيما يتعلق بالحقوق الأجرية وغير الأجرية للعمال في القطاع الخاص أشارت البيانات المتوفرة [34] بأن (50%) من المستخدمين بأجر دون عقد عمل، و(25%) يحصلون على تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، وأقل من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص أي حوالي (43%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر [35]، مما يشير إلى صعوبة تحقيق العمل اللائق للعاملين.

ومن جهة أخرى أصيبت الطبقة العمالية بصدمة إضافية؛ فبعد أن شاع التفاؤل بإقرار قانون ضمان اجتماعي عصري، يحميهم من الشيخوخة والمرض ويؤمن لهم حياة كريمة، جرى تجميد القانون تحت ضغط الاحتجاجات، رغم أن مركز الميزان كان قد خاطب دولة رئيس الوزراء معبراً عن ترحيبه بالقانون، ومطالباً دولته بالعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية لتجاوز الثغرات التي اعترته، وجعله أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

---

(32) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام (2018م)، رام الله، فلسطين.

(33) وزارة العمل الفلسطينية، (2019)، بيانات وأرقام غير منشورة، حصل عليها المركز بالبريد الإلكتروني، بتاريخ 2019/02/21م.

(34) المرجع السابق.

(35) البيانات المذكورة تغطي فلسطين وليس قطاع غزة كما هو مخص في البيانات الأخرى.

وحول انعكاس البطالة على الأوضاع النفسية والاستقرار المجتمعي، فقد لوحظ استمرار بعض مظاهر العنف داخل المجتمع، حيث قتل (60) مواطناً، وأصيب (132) آخرين من بينهم (22) طفلاً، و(16) سيدة. وتنوعت خلفيات الأحداث التي تقف خلف هذه الخسارة البشرية الكبيرة بين الشجارات العائلية والشخصية، والأعمال الثأرية. وكانت الشجارات العائلية أكبر مظاهر العنف [36]. هذا بالإضافة إلى الإحساس بالقلق والخوف من المستقبل من جانب العاطلين عن العمل، وعدم الشعور بالأمان، والتفكير المتزايد والرغبة الكبيرة في الهجرة، ونمو شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، والاعتداء على النفس (الانتحار). ويتفاقم هذا الشعور كلما طال أمد البطالة، وتتجاوز المشكلة في تأثيرها لتطال النساء والأطفال من أسر العاطلين عن العمل حيث سجل خلال عام 2018م انتحار (14) فرداً، (6) منهم من الأطفال، و(4) سيدات، و(4) من البالغين. [37]

وقد نجَم عن هذه الظروف عزوف كثير من الشبان عن الزواج؛ بسبب عدم توفر الإمكانات المادية، وتفكك الأسر، وتراجع الروابط الأسرية لديهم، وارتفاع حدة الخلافات بين أفراد الأسرة سواءً أكانت النووية أم الممتدة، وارتفاع معدلات الطلاق؛ والتوجه إلى الانتماء لأجسام سياسية دون قناعة، أو تبني أفكار مغايرة لثقافة المجتمع. كما تُسهم البطالة بشكل أو بآخر في انتشار العنف في المجتمع بفعل التصرفات، التي قد تخرج عن إطار القانون والسلوك العدواني (38).

وينبغي الإشارة إلى أن تتبع تاريخ الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة يوضح أنه في المرحلة التي كانت دولة الاحتلال فيها بحاجة للعمالة الفلسطينية ارتفعت معها المؤشرات الاقتصادية، وعندما استغنت عنهم تركتهم فريسة لاقتصاد مشوه أوجدته بفعل سياستها، وحولته إلى اقتصاد تابع يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي.

وتشير الوقائع في قطاع غزة إلى تراجع حالة حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل والتمتع بشروط عمل عادلة ومُرضية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في حماية الأسرة، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجسدية والعقلية، والحق في التعليم. وهذا التراجع هو انعكاس مباشر للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية؛ وتقف الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة خلف هذا التدهور، واستفحال ظاهرة الفقر، وتراجع مستويات المعيشية.

(36) قاعدة بيانات مركز الميزان لحقوق الإنسان.

(37) مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات الإلكترونية.

(38) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2018)، دراسة بعنوان: البطالة وآثارها على حقوق الإنسان (الخريجون الجامعيون في قطاع غزة أنموذجاً).

2. الحق في الغذاء الكافي

رغم الجهود المبذولة من جانب العديد من الجهات والمؤسسات في قطاع غزة على صعيد تقديم المساعدات الغذائية، إلا أن معدلات انعدام الأمن الغذائي تتصاعد في صفوف السكان، حيث أظهرت المعطيات المتوفرة أن (68.5%) من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتواجه صعوبات في توفير كمية ونوعية الطعام؛ بسبب محدودية الموارد المالية، وضعف القدرة على الصمود، والحرمان من الوصول. وتشير البينات أن معدلات الأمن الغذائي ارتفعت نسبتها (9.4%) منذ عام 2014م الذي سجل فيه (59.1) [39].

ومن الأسباب الكامنة خلف هذه الأوضاع التغذوية؛ هي القيود والموانع التي تحول دون قدرة المواطنين على كسب عيشهم والإفلات من الفقر، في ظل الأزمات الممتدة، والافتقار إلى العمل اللائق، وضعف نظم الحماية الاجتماعية؛ وغياب التوزيع المنصف للموارد الإنتاجية، وانخفاض القوة الشرائية للموظفين، والعمال ذوي الأجور المنخفضة، والتذبذب في المساعدات المقدمة للسكان في قطاع غزة فضلاً عن تراجع التعاون والتمويل الدولي وتشتت المساعدات.

ويعد الأطفال والنساء من أكثر الفئات المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، لعدم قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها أرباب الأسر. وتجدر الإشارة أن هناك خطورة محدقة بالنساء والأطفال، خاصةً ممن هم بحاجة ماسة للتغذية السليمة، وخاصة ضحايا مسيرات العودة اللواتي أصبن بالأعيرة النارية وهن (148) سيدة، بالإضافة إلى الأطفال البالغ عددهم (1360). هذا بالإضافة إلى السيدات الحوامل وأصحاب الأمراض المزمنة، الذين يواجهون ظروفاً بالغة الصعوبة، جراء ما آلت إليه الأوضاع، وحاجتهم إلى البروتينات والفيتامينات المتوفرة في الفواكه والخضروات واللحوم والألبان.

(39) Food Security sector, Palestinian central Bureau of Statistic> (2018), Socio-Economic Food Security Survey 2018 Preliminary Results, (10 December 2018), Ramallah.

كما تأثر خلال العام أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة؛ نظراً لمستويات الإيجار المرتفعة مقارنة بالدخل، حيث احتلت قيمة الإيجار النسبة الأكبر من قيمة الرواتب المستلمة، الأمر الذي أثَّر على قدرة الأسر في توفير الاحتياجات الأساسية الأخرى من المأكل والمشرب.

وترى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن المضمون الأساسي للحق في الغذاء الكافي يتحقق من خلال "توفر الغذاء بكمية ونوعية تكفيان لتلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد، وخلو الغذاء من المواد الضارة وكونه مقبولاً في سياق ثقافي معين... مع إمكانية الحصول على الغذاء بطرائق تتسم بالاستدامة، ولا تعطل التمتع بحقوق الإنسان الأخرى... وتشمل إمكانية الحصول على الغذاء تشمل إمكانية الحصول عليه اقتصادياً ومادياً على حد سواء.

إن الحاجات التغذوية تتطلب زيادة الإنتاج وتعزيز القدرة على مواجهة التغيرات السياسية، وينبغي أن تزداد الرواتب والأجور بوتيرة أكبر من ارتفاع الأسعار وإلا سيستمر التدهور على هذا الصعيد.

وتراجعت قدرة العمال على شراء الغذاء، حيث بلغ معدل المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور، (1450) شيقل، في القطاع الخاص – نحو (86.3%). (40)

(40) وزارة العمل الفلسطينية، (2019)، بيانات وأرقام غير منشورة، حصل عليها المركز بالبريد الإلكتروني، بتاريخ 2019/02/21م.

3. الحماية الاجتماعية

ارتفعت معدلات الطلب على الخدمات الاجتماعية خلال العام 2018م، نتيجة الظروف غير الطبيعية التي أدت إلى انكشاف مزيد من المواطنين لعدم قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة؛ وأصبح النسيج الاجتماعي مهدداً بفعل اتساع الظواهر الاجتماعية الخطيرة، مثل التسول والعنف الداخلي.

وفي هذا السياق شكلت برامج الحماية الاجتماعية المتوفرة، بالرغم من ضعفها، مخرجاً وملاذاً للعديد من الأسر، مع استمرار التقلبات السياسية والأمنية، واستمرار الحكومة في خفض قيمة الرواتب للموظفين العموميين، وعدم الانتظام في صرفها، الأمر الذي ساهم في تراجع المستوى المعيشي للأسر.

وتزامنت هذه الإجراءات مع انعدام أي مدخرات مالية للتخفيف من وطأة الصدمات على العائلات؛ مما ترتب عليه تأثيرات سلبية عميقة التأثير، لعل من أبرزها وقوع الأسر في براثن الفقر الذي ظل التحديّ الأكبر لحماية كرامة السكان.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار الحصار وانتشار البطالة على مدى سنوات أجبر العديد من الأسر على بيع الأصول والسلع المعمرة، وجعل القروض والسلف لمواجهة المخاطر المالية الخيار الأكثر رواجاً، وطبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن (53%) من الأسر التي حصلت على قروض/سلف/دين [41].

من جهة أخرى أظهرت الملاحظة العينية ارتفاعاً واضحاً في أعداد الأفراد، خاصة من أرباب وربات البيوت، الذين لجأوا إلى التسول لسد رمق عائلاتهم. وهي ظاهرة انتشرت وبشكل غير مسبوق في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء، وأصبحت تلاحظ بالعين المجردة في الشوارع والأسواق، وبالقرب من دور العبادة والمؤسسات. ولم يقتصر التسول على الأطفال أو شريحة عمرية بعينها أو على جنس، بل انخرط فيه كثير من الفقراء رجال ونساء وأطفال. كما لجأ بعضهم إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية كوسيلة لاستدرار العطف والتسول.

لقد ظلت العائلات عام 2018م تكافح للخروج من ربقة الفقر وباءت هذه المحاولات بالفشل في أغلب الأحيان، وظل ما نسبته (60%) ممن يحتاجون المساعدة غير مشمولين بها، أي أن أكثر من نصف المحتاجين لا يتلقون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية التي تشكل بالرغم من ضعفها مخرجاً وملاذاً للعديد من الأسر.

لقد انعكست هذه الأوضاع المعيشية على استقرار وتماسك الأسر، فعلى سبيل المثال طرأت زيادة في عدد النساء المعنفات؛ فقد بلغ عدد النساء اللواتي لجأن إلى مؤسسة بيت الأمان للحصول على الخدمة (372) حالة، وبلغ عدد أطفالهن (87) طفلاً، بزيادة بلغت (58) حالة عن عام 2017م.

جدول رقم (10): يبين عدد النساء اللواتي لجأن إلى مؤسسة بيت الأمان وعدد أطفالهن.

السنة	عدد الحالات	عدد الأطفال
2017م	314	90 طفل
2018م	372	87 طفل

كما سجل للعام الثاني على التوالي ارتفاع في أعداد الأطفال ممن هم على خلاف مع القانون، فقد بلغ عدد الأحداث الذين دخلوا مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث (650) حالة خلال العام 2018م، بزيادة (200) حالة عن العام السابق. وحول القضايا التي احتجزوا بسببها شكلت قضايا السطو، والنصب، والاحتيال ما نسبته (50%)، بينما بلغت قضايا المشاجرة والاعتداء ما نسبته

(41) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، الإحصاء الفلسطيني يعلن عن نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، 2018، رام الله، فلسطين. الرابط الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3330.

(25%)، والقضايا الأخرى لها علاقة بالمخدرات وأسباب أخرى. ومن أبرز التحديات التي تواجه هؤلاء الأطفال هو الوضع الصحي نتيجة ضعف توفير الأدوية والعقاقير [42]. كما سجل ارتفاع ملحوظ في النساء اللواتي لجأن إلى بيت الأمان وعدد أطفالهن.

وفيما يتعلق بمراكز الرعاية الاجتماعية للتدريب المهني، والتي تستهدف الطلبة والمتسربين من المدارس من أجل تأهيلهم عملاً بمبدأ أن ارتفاع معدل مشاركة الأيدي العاملة في سوق العمل يُعد من أنجع السبل لتوفير مصدر دخل للأسر والمساهمة في الحماية من المخاطر الاجتماعية، فقد ظلت تعاني هذه المراكز من نقص في المواد الخام، حيث إن ما يتوفر لا يفي بحاجة مراكز التدريب. كما أن التقنين أثر بشكل سلبي على تمارين الطلاب في المراكز، ويتم إعادة تدوير المواد المستخدمة في التمارين السابقة، كما أن منع دخول بعض المواد مثل مادة (الستلاين)؛ أثرت سلباً على إمكانية تنفيذ التمارين.

ومن التحديات الإضافية أمام توفير الحماية الاجتماعية، ظل غياب برامج خاصة تتعلق باحتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة مستمراً، فضلاً عن غياب عملية التقييم للبرنامج الوطني والمساعدات المقدمة للحالات بما يتناسب مع أوضاعهم، وخاصة مع ارتفاع مستوى المعيشة منذ تطبيق البرنامج.

ولم تزل هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لضمان تحويل الحق في الحماية الاجتماعية إلى حقيقية واقعية للجميع، عبر زيادة المخصصات والإنفاق الحكومي على برامج وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تُسهم في القضاء على الفقر ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. ويعتقد المركز أن الحماية الشاملة يجب أن تحظى بأولوية صانعي السياسات في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصةً في ظل انخفاض حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي في قطاع غزة؛ ما تسبب في تراجع الخدمات الاجتماعية نتيجة تراجع حجم المشاريع المقدمة، وبالتالي تراجع دور المؤسسات الغوثية والخدمية.

(42) وزارة التنمية الاجتماعية، (2019)، بيانات غير منشورة، حصل عليها مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ (26، فبراير،2018)

4. الحق في الصحة

تضاعفت المعاناة النفسية والجسدية للمرضى، وظل انتهاك الحق في الصحة يُسهم في تدهور الأوضاع الإنسانية، وأضحت الخدمات الصحية المرتبطة بحق الإنسان في الحياة لا تلبي حاجة المرضى، ولا تنسجم مع ما نصت عليه القوانين الدولية والدساتير المحلية. وظل التذبذب في كميات الأدوية سيفاً مسلطاً على رقاب المرضى؛ الأمر الذي ضاعف من معاناتهم، وحال دون تمكنهم من الحصول على العلاج الملائم.

وشكل انتهاك الحق في الصحة عاملاً رئيساً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث انخفض مستوى المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن، وارتفاع معدلات تلوث الهواء والمياه الجوفية ومياه البحر، والنقص في الإمدادات الأساسية من الكهرباء، واستمرار حالة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وما نتج عنها من معدلات البطالة، الأمر الذي فاقم من معاناة السكان والمرضى منهم على وجه الخصوص بشكل غير مسبوق، وأصبحت معها الفئات الهشة كالأطفال والأمهات والمسنين أكثر عرضة للأخطار.

أ. القيود وأوامر المنع المفروضة على المرضى:

استمرت القيود وأوامر المنع المفروضة على المرضى، حيث تعرض ما مجموعه (9832) طلب من طلبات المرضى للمماطلة وطول الانتظار، ولم يحصل هؤلاء المرضى على تصاريح مرور من السلطات الإسرائيلية في الوقت المناسب. ولم يتمكن المرضى من أصحاب هذه الطلبات من الوصول إلى المستشفيات خارج قطاع غزة سواء بسبب رفض سلطات الاحتلال منحهم التصريح أم المماطلة في الرد على الطلبات، الأمر الذي وضع حياة أصحابها أمام تهديد جدي. وأفضت هذه الإجراءات إلى وفاة (9) مرضى من بينهم (3) نساء، وكانت هناك فرصة لدى هؤلاء المرضى للنجاة من المرض لو حصلوا على تصاريح وتمكنوا من

السفر، للحصول على الرعاية الطبية المتطورة في الوقت المناسب، ولاسيما وأن بينهم سبعة مرضى مصابون بالسرطان (4 ذكور بالغين، و3 سيدات).

جدول رقم (11): يبين توزيع نتائج طلبات المرضى المقدمة للسلطات الإسرائيلية خلال عام 2018م

الحالة	عدد الطلبات
موافقة	15826
مرفوض	1971
مماطلة	7861

ووفقاً للمعلومات المتوفرة [43] فقد شمل الرفض فئات متعددة من بينها الأطفال، حيث بلغ عدد طلباتهم (7602) طلب، كانت نتيجة هذه الطلبات على النحو الآتي: (104) طلبات رفضتها سلطات الاحتلال، فيما لم يتم الرد بالإيجاب على (1766) طلب. كما طالت الإجراءات الإسرائيلية فئة النساء اللواتي بلغ عدد طلباتهن (11759) طلب رفضت سلطات الاحتلال (740) طلب بشكل صريح، بينما بلغ عدد الطلبات التي لم يتم الرد بالإيجاب عليها حتى موعد المستشفى، وبالتالي تأخر السفر (3368) طلب.

وفيما يتعلق بطلبات الجرحى الذين أصيبوا خلال فعاليات مسيرات العودة فقد تقدم (435) طلب، من بينهم (401) طلب بواسطة دائرة التنسيق والارتباط، و(34) طلباً بواسطة الحكومة الأردنية. ومن بين الطلبات المقدمة إلى دائرة التنسيق والارتباط بلغ عدد طلبات الأطفال الجرحى (45) طلباً، ورفضت سلطات الاحتلال (9) طلبات، وكان مصير (26) طلباً المماطلة وعدم الرد بذريعة أن الطلبات تحت الفحص.

وعلى صعيد الجرحى البالغين فقد تقدم إلى دائرة التنسيق والارتباط (390) طلب– من بينهم (34) طلباً تم التنسيق لها عبر الحكومة الأردنية– وكانت نتائج الطلبات المقدمة عبر دائرة التنسيق والارتباط للجرحى البالغين على النحو الآتي: (121) طلب رفضت بشكل صريح، و(197) طلب خضعت للمماطلة وعدم الرد، بينما بلغ عدد الطلبات التي حصل لأصحابها على تصريح لاجتياز معبر بيت حانون (إيرز) والوصول إلى المستشفيات (72) طلباً تشمل (29) طلباً قدمت عبر الحكومة الأردنية حيث رفض من الأخيرة خمس طلبات.

ب. العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية:

ربما لا يوجد مؤشر يعكس واقع الحق في الصحة المتدهور مثلما تعكسه مؤشرات النقص والعجز المتكرر والمستمر في الأدوية والمستلزمات الطبية في المرافق الصحية في قطاع غزة. وهي مشكلة تفاقمت على نحو ملحوظ، وبلغت الأصناف الصفرية [44] على امتداد عام 2018م في الأدوية (46%) فيما سجل العجز في المهمات الطبية المتداولة (28%).

ومن المفارقات المؤلمة على هذا الصعيد أنه في أشد أوقات احتياج الرعاية الصحية للأدوية والمستلزمات الطبية، نتيجة تدهور المحددات الأساسية للصحة، والانتهاكات الإسرائيلية العنيفة بحق السكان المدنيين؛ وصل مستوى توفر هذه الأدوية إلى أدنى مستوياته في قطاع غزة؛ وأضحت الخدمات الصحية المرتبطة بأسمى حق من حقوق الإنسان– وهو الحق في الحياة– لا تلبي

(43) انظر، تقارير منظمة الصحة العالمية، (2018)، الموقع الإلكتروني: https://www.who.int/ar

(44) وزرة الصحة الفلسطينية، (2019) الإدارة العامة للصيدلة، دائرة التخطيط والمعلومات الدوائية، الواقع الدوائي 2018م، غزة.

حاجة المرضى ولا تنسجم مع ما نصت عليه القوانين الدولية والدساتير المحلية، حيث ظل التذبذب في كميات الأدوية سيفاً مسلطاً على رقاب المرضى؛ الأمر الذي ضاعف من معاناتهم، وحال دون تمكنهم من الحصول على العلاج الملائم.

أشارت التقديرات وفقاً لآخر إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية، أن عدد حالات السرطان في قطاع غزة بلغت (8515) حالة مرضية، من بينهم (4705) حالة من النساء أي بما نسبته (55.3%) من إجمالي الحالات المسجلة في قطاع غزة. كما أشارت التقارير الصادرة عن الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة أن متوسط نسبة العجز في الأدوية اللازمة لعلاج مرضى السرطان وأمراض الدم والمكونة من (65) صنفاً، بلغ العجز (58%) على امتداد عام 2018م. وارتفعت نسبة العجز في هذه الأدوية في شهر ابريل من العام نفسه إلى (80%)، الأمر الذي هدد حياة الكثير من المرضى، حيث أن غياب صنف من الأدوية يفشل برتوكول العلاج لمريض السرطان الذي يتطلب أن يتوفر له العلاج بشكل متواصل.

وواجه الكثير من المرضى سياسة الرفض الأمني عندما حاولوا استكمال العلاج في المستشفيات خارج قطاع غزة، وبلغ عدد الوفيات نتيجة القيود الإسرائيلية (7) من مرضى الأورام السرطانية، جراء عدم سماح قوات الاحتلال الإسرائيلي لهم بالخروج من قطاع غزة لتلقى العلاج.

شكل رقم (1) يوضح متوسط العجز في الأدوية مقسمة على الخدمات العلاجية الرئيسية في العام 2018م

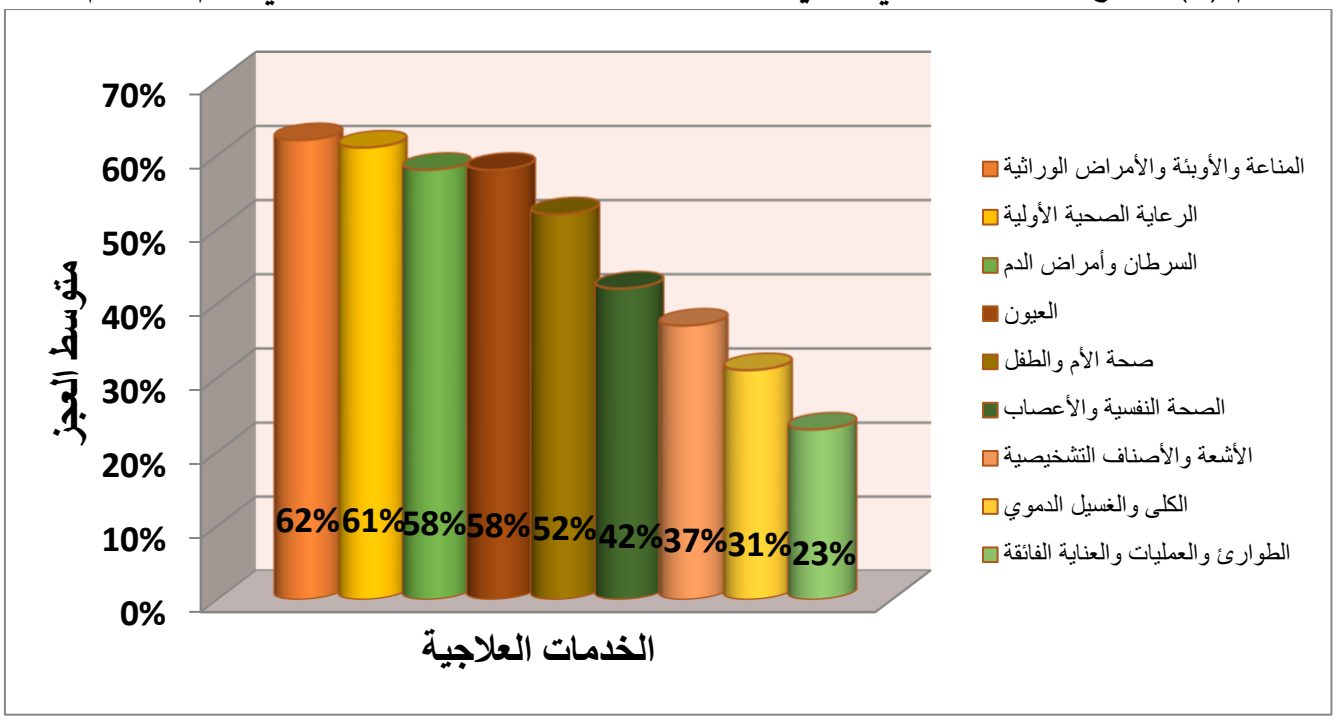

كما طرأ نقص في المهمات الطبية في خدمات الطوارئ والعمليات والعناية الفائقة، والقسطرة القلبية والكلى والغسيل الدموي، وجراحة العظام، ومع نهاية عام 2018م، ظهرت من جديد أزمة نفاذ الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية. وأشارت المعلومات المتوفرة أن المنحة المقدمة من المؤسسات الإنسانية الدولية إلى وزارة الصحة والتي بموجبها يتم تزويد المرافق الصحية بالوقود انتهت منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2018م، ولم تتمكن الوزارة من توفير الكميات المطلوبة على الرغم من إطلاقها صرخات استغاثة ومناشدات لتوفير الوقود.

ويقدر استهلاك المرافق الصحية بحوالي (300) ألف لتر سولار شهرياً وفق نظام (8) ساعات قطع للتيار الكهربائي. وتشكل أزمة نفاذ الوقود تهديداً حقيقاً، بالنظر لتداعياتها الخطيرة على المرضى، حيث توقف حوالي (128) جهاز لغسيل الكلى، ما يعني أن لا علاج لأكثر من (800) من بينهم (30) طفلاً من مرضى الكلي الذين تتوقف حياتهم على عمليات الغسيل.

كما سيؤثر على عمل الأشعة والخدمات المساندة واضطرارها إلى جدولة العمليات الجراحية، وهذا يراكم من قوائم الانتظار للمرضى.

وتضاعف مشكلة الكهرباء من التحديات أمام خدمات الرعاية الصحية، ولاسيما إجراء العمليات الجراحية في المستشفيات، وعمل أكشاك الولادة، وحضانات حديثي الولادة، وتهدد عمليات الفحص المخبري اليومية في (13) مستشفى و(49) مركزاً صحياً، وعملية جمع وحفظ العينات. كما واجهت المرافق الطبية عجزاً في المهمات الطبية للخدمات العلاجية الخاصة بالقسطرة القلبية، وجراحة العظام، والطوارئ والعمليات والعناية الفائقة.

والجدير ذكره أن الأشخاص من ذوي الإعاقة والبالغ عددهم (51.065) في قطاع غزة، وفقاً للنظام المحوسب في وزارة التنمية الاجتماعية، واجه بعضهم العديد من الصعوبات الصحية؛ نتيجة عدم وصول الأدوات المساعدة؛ بسبب إغلاق المعابر، وتراجع وصول قوافل مساعدات إنسانية، في ظل عدم توفر الموازنة المالية لشراء الأدوات (45).

شكل رقم (2) يوضح متوسط العجز في المهمات الطبية للعام 2018م:

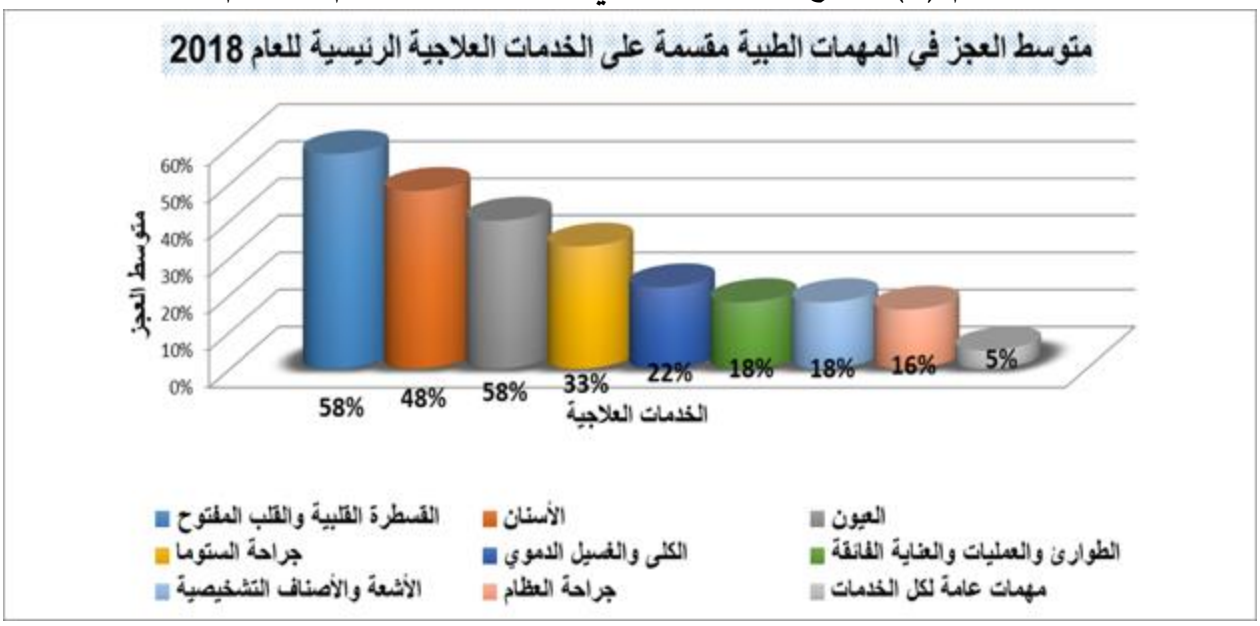

كما استمرت مشكلة نقص أعداد الأطباء المتخصصين في الأوعية الدموية، وجراحات الأعصاب الطرفية، وتعديل وتقويم وتصليح تشوهات العظام، فقد تسببت الأعداد الكبيرة للجرحى والمصابين نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية بحق المشاركين في فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار، في ضغط كبير على مرافق وزارة الصحة التي استقبلت الجرحى والمصابين بواقع (380) حالة أسبوعياً.

(45) وزارة التنمية الاجتماعية، (2019)، بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث: باسم أبو جريّ، بتاريخ (26، فبراير،2018)

وفي هذا السياق أكدت رئيسة بعثة أطباء بلا حدود في فلسطين ماري إليزابيث إنجريس: "ضاعفت منظمة أطباء بلا حدود طاقتها في غزة ثلاثة أضعاف، إلا أن حجم الاحتياجات هائل: من عمليات جراحية وعلاج حذر بالضمادات الحيوية، ورعاية تمريضية مركزة، وعلاج طبيعي، وتأهيل طويل الأمد. إن هذا العدد الكبير من الجرحى لتنوء به حتى أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم، أما في غزة فهو يشكل ضربة قاضية"[46]

وحول الأوضاع الصحية لضحايا مسيرات العودة وكسر الحصار فقد أكدت منظمة أطباء بلا حدود [47] بأنه ونظراً لعدم توفر العلاج الملائم في النظام الصحي المشلول؛ فهناك خطورة من ارتفاع خطر الالتهابات لاسيما لدى مصابي الكسور المفتوحة، مشيرةً إلى أن قطاع غزة يفتقر لإمكانية تشخيص التهابات العظام. وتتوقع المنظمة أن نحو 25% من مصابي الكسور حصلت لديهم التهابات، مع احتمال أن يكون الرقم الفعلي أكبر بكثير، ما يعني أن يكون من بين 3000 إصابة بكسور مفتوحة، أكثر من 1000 شخص منهم يعانون من هذه الالتهابات.

وتشير تقديرات المنظمة أن ما لا يقل عن 60% من إجمالي عدد الجرحى الذين تلقوا العلاج لدى جميع مقدمي الرعاية الصحية في غزة والبالغ عددهم (3520) مصاب وجريح سيحتاجون إلى المزيد من العمليات الجراحية والعلاج الطبيعي والتأهيل. هذا بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من هؤلاء الجرحى سيحتاجون إلى جراحة تقويمية من نوعٍ ما، كي تلتئم إصاباتهم جيداً، إلا أن الالتهابات غير المعالجة سوف تحول دون ذلك. وتضيف المنظمة أنه في حالة لم يتم علاج الجروح فوراً فإن من شأن ذلك أن يتسبب في إعاقة جسدية سترافق الكثيرين طيلة حياتهم، وإن لم تتم معالجة الالتهابات فإن النتيجة قد تكون البتر أو حتى الوفاة. الجدير بالذكر أن حالات البتر من بين الجرحى بلغت (114) من بينهم (25) طفلاً.[48]

وتشير أعمال الرصد والتوثيق في مركز الميزان إلى أن استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للأسلحة بأنواعها المختلفة تسبب في تعرض (105) من جرحى مسيرات العودة بالإعاقة، من بين هذه الحالات (70) حالة بتر، وتوزعت حالات البتر وفق الفئات العمرية كالآتي: (55) من الذكور البالغين، و (14) من الأطفال، وسيدة واحدة. يذكر أن الحالات الأخرى وعددها (35) حالة توزعت بين العجز والشلل والعقم.

وأمام هذه المعطيات فقد أظهرت المؤسسات الصحية المحلية والدولية حالة من التآزر والتضامن، لنجدة المرضى والجرحى والتدخل السريع والمتواصل، للتصدي لتدهور الأوضاع الصحية، وتقديم الرعاية الطبية لجرحى مسيرات العودة، وإسناد النظام الصحي في أصعب الأوقات. لولا هذا التضامن لتضاعفت أعداد الضحايا، خاصةً وأن الأعيرة النارية التي استخدمتها سلطات الاحتلال خلفّت إعاقات في صفوف المتظاهرين السلميين بشكل خطير.

وترافقت المتغيرات التي حدثت عام 2018م، مع زيادة الطلب على الخدمات الصحية الحكومية ذات التكلفة المنخفضة، والتي تقدمها وزارة الصحة الفلسطينية، جراء تراجع المحددات المعيشية بفعل الضغوط الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة، وغياب عدالة التوزيع، وتفشي ظاهرة الفقر، والتي أضعفت من قدرة الأسر على توفير المأكل الصحي، الذي يوفر الحد الأدنى من الحريرات والبروتينات.

---

(46) أطباء بلا حدود .(2018، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني)، بيان صحافي بعنوان: جرحى غزة يواجهون مخاطر صحية قد تدمّر حياتهم، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://goo.gl/dxWpWC

(47) المرجع السابق.

(48) وزارة الصحة الفلسطينية، تقرير سنوي خاص حول إحصائيات الشهداء والجرحى في انتفاضة القدس ومسيرة العودة السلمية، (النسخة الإلكترونية).

وأسهمت هذه الظروف في إشاعة مشاعر الخوف والقلق لدى غالبية السكان، في ظل صعوبة التنبؤ بمجريات الأحداث. وارتفعت حدة الضغوط جراء التغيرات الاقتصادية، والبيئية وارتفاع درجات الحرارة، والنمو السكاني السريع، وتفاقم أزمة السكن، مما ترك آثاراً كارثية على الصحة العامة والنفسية، وفاقم من الإنهاك والإعياء للعديد من الأفراد؛ لعدم قدرتهم على تحمل هذه الضغوط والعجز عن التكيف، وشيوع الاضطرابات النفسية والعصبية والسلوكية.

وسجل عام 2018م ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المرضى المحولين إلى مستشفى الطب النفسي– الوحيد في قطاع غزة– وبلغت نسبة الزيادة (16.5%) وذلك مقارنةً مع نظيرتها في عام 2017م.

جدول رقم (12): يبين أعداد الحالات الجديدة التي دخلت أقسام مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة [49]:

2016م	2017م	2018م
1098	1111	1296

المصدر: وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية.

كما ارتفعت معدلات المرضى المترددين على مراكز الصحة النفسية، والذين تلقوا خدمات علاجية، وبلغ عددهم (77231) حالة. وشكّلت أزمة النقص في الأدوية الأساسية الخاصة بالصحة النفسية أبرز التحديات أمام نظام إدارة الحالات طبياً؛ وأضعف ذلك من قدرة الأطباء على تقديم الخدمات الصحية الجيدة للمرضى النفسيين.

والجدير بالذكر أن نسبة الوفيات ارتفعت خلال عام 2018م بشكل ملحوظ، وفق ما أفادت به وزارة الصحة، مقارنة مع العام 2017م، كما طرأ ارتفاع ملحوظ في وفيات الإناث. وبالمقارنة مع السنوات الماضية حيث بلغ معدل الوفيات بين الذكور (54.3%) في عام 2010م، سجلت الوفيات في عام 2017م ما نسبته (50.5%) بتراجع بلغت نسبته (3.8%)، بينما بلغ معدل الوفيات في صفوف الإناث (45.7%) في عام 2010م، وفي عام 2017 بلغت (49.5%) بارتفاع بلغت نسبته (3.8%). وأكدت مصادر في وزارة الصحة أن عام 2018م، شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد الوفيات حيث بلغت معدلاتها (3.8%) بالنسبة لعدد السكان، وذلك بالمقارنة مع السابق، واحتلت أمراض القلب المكانة الأولى كمسبب للوفاة، يليها أمراض السرطان (50).

وتشير المعطيات أن منظومة الرعاية الصحية باتت بحاجة ماسة إلى تدخلات فاعلة لضمان الحقوق الصحية للمرضى، حيثُ إن استمرار العقبات أمام المرضى تشكل انتهاكاً خطيراً لحقهم في الحياة وجملة حقوقهم الصحية، ويتعارض مع مبدأ "الإعمال التدريجي" للحق في الصحة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بل إن هذه الإجراءات تتناقض مع الاستراتيجية الصحية الوطنية الفلسطينية للأعوام (2017–2022) والأولوية الوطنية نحو توفير رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع، وتتعارض مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة المستدامة للعام 2030م، والتي تبنتها والتزمت فلسطين بالسعي لتحقيقها، لاسيما الهدف الثالث.

ويقضي الهدف الثالث إلى ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار، من خلال التغطية الصحية الشاملة وتوفير الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والأدوية واللقاحات الفعالة والميسورة التكلفة. وهذا لن يتحقق إلا بعد تبني نهج مركز ومتكامل، يأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنمية وتطوير الخدمات الصحية عبر اجتذاب أصحاب الخبرات المشهود لهم بالكفاءة.

(49) وزارة الصحة الفلسطينية، وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية، بيانات غير منشورة حصل عليها الباحث باسم أبو جري بتاريخ (25، فبراير،2019م).

(50) مقابلة الدكتور هاني الوحيدي، رئيس وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (27، فبراير،2019).

إن هذه الأرقام والمؤشرات على صعيد الخدمات الصحية، تدلل وتوضح حجم التدابير التراجعية من جانب السلطات لجهة إعمال الحق في الصحة؛ ويأتي هذا التراجع الكبير في المقومات الصحية في وقت كان ينبغي على السلطات أن تضاعف من تدخلاتها، وتتصدى لانتشار الأمراض وتضمن توافر الخدمات الصحية لكافة المواطنين بدون تمييز خاصةً أن منطقة قطاع غزة أصبحت منكوبة بفعل الأزمات التراكمية.

كما لا يمكن استيعاب الإجراءات التراجعية خاصة في سياق الخطط المحلية الهادفة إلى توطين الخدمة وتقليل نسبة التكاليف المالية حيثُ إن مثل هذه الخطوة يتوجب أن يسبقها تبني نهج أكثر تكاملية وتركيزاً، يأخذ في الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، ويضاعف الاهتمام بنظم الخدمات الصحية، وحزم التدخلات الأساسية وإعطائها الأولوية وتطويرها بغية حصول المواطنين بدون استثناء على الرعاية الصحية بشكل متساوٍ.

وهذا يأتي من خلال تدخلات عاجلة وفاعلة عبر زيادة الاستثمار، واجتذاب أصحاب الخبرات والمشهود لهم بالكفاءة في التخصصات الطبية المهمة.

5. الحق في السكن الملائم

ظلت أزمة السكن على امتداد عام 2018م، من المشكلات البارزة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، نتيجة التغيرات التي حدثت في الواقع السكني والضعف والعجز المتلازمين، حيث ظهر الاختلال في العلاقة بين العرض والطلب. وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن احتياج قطاع غزة السنوي من الوحدات السكنية يقدر بحوالي (14,000) وحدة سكنية، فيما قُدر العجز في الوحدات السكنية نهاية عام 2018م بحوالي (118,000) وحدة سكنية شاملاً الوحدات السكنية المهدومة كليا التي لم يتم إعادة إعمارها بعد [51].

وساهمت الانتهاكات الإسرائيلية في تأزيم واقع السكن، ففي الوقت الذي تراجع فيه الدعم الدولي ولم يتم وضع حجر أساس لأي مشروع إسكاني جديد على امتداد العام، واصلت الطائرات الإسرائيلية سياسة قصف المنازل السكنية بالصواريخ وتسببت في تشريد العائلات والأطفال، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة (1252) وحدة سكنية خلال عام 2018م، من بينها (77) وحدة دمرت كلياً، و(20) وحدة غير صالحة للسكن، وبلغ تكلفتها التقديرية (5.100.000) دولار.

وفي السياق ذاته، وبالرغم من مرور أربع سنوات على انتهاء عدوانٍ تموز/ يوليو 2014م، تم الانتهاء من إعادة إعمار (8150) وحدة سكنية تمثل حوالي 68% من الوحدات السكنية المهدومة كليا، وهذا يؤكد استمرار فشل آلية إعادة إعمار غزة (GRM).

وتواصلت على امتداد عام 2018م معاناة السكان، وأضحى العديد من المستأجرين مهددين بالطرد، ويفتقرون للأمان في شغل المسكن نتيجة الانكماش الاقتصادي، وانخفاض قيمة الرواتب، حيث إن الكثير من الأسر تدفع المال مقابل السكن. وظهرت خلال

(51) وزارة الأشغال والإسكان، (يناير 2019)، ملخص مستجدات برامج إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدون (2014م).

العام أزمة التشرد بوضوح، بسبب عدم مقدرة الأسر على تحمل تكاليف السكن، واضطرت بعض هذه الأسر إلى المكوث في الشارع، أو الميادين العامة، وبلغت الأسر التي تم طردها على امتداد العام (150) أسرة [52].

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء، فقد بلغ عدد السكان في قطاع غزة الذين يقطنون في شقق سكنية (77%)، وبلغ متوسط مساحة المسكن في قطاع غزة (125) م2، بينما بلغت نسبة الأسر التي تقطن في فيلا (0.5%) من إجمالي عدد الأسر.

وعلى صعيد الكثافة السكانية، ارتفعت نسبة الأسر التي تسكن في وحدات سكنية ذات كثافة عالية ومرتفعة إلى (12%) (3 أفراد للغرفة الواحدة). كما أظهرت البيانات أن الأسر التي لديها مصادر مياه شرب آمنة في قطاع غزة بلغت نسبتها (11%) مقابل (95%) من الأسر في الضفة الغربية [53]".

جدول رقم (13): يبين التوزيع النسبي للأسر حسب نوع المسكن والمنطقة، 2017م

المنطقة	نوع المسكن				المجموع
	فيلا	دار	شقة	أخرى*	
قطاع غزة	0.5	21.5	76.7	1.3	100

*أخرى تشمل: (غرفة مستقلة، خيمة، براكية، كهف)، **المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويضاف إلى ما تقدم أن انخفاض أعداد المشاريع الإسكانية التي تقدمها الدول (54)، والتدابير التراجعية من جانب الحكومة، بالإضافة إلى المشكلة المتعلقة بشح الأراضي المخصصة للبناء، أضعفت الحركة العمرانية، وأصبح امتلاك المسكن حلم يراود الكثيرون. وخلفت مشكلة السكن مشكلات طالت معظم فئات المجتمع؛ حيث انعكست ضغوطاً نفسية على الشباب، وضاعفت من المشاكل الأسرية، ودفع بكثير من الشباب إلى العزوف عن الزواج.

وفي الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عدد حالات الزواج (15.392) حالة، تؤكد مصادر وزارة الإسكان بأنه على امتداد العام لم يتم إنشاء أو وضع حجر الأساس لأية مشاريع إسكانية جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار القيود المفروضة؛ ستهدد حياة سكان حوالي (85) ألف وحدة سكنية في القطاع المحاصر، من بينها حوالي (25) ألف وحدة سكنية مأهولة، وتحتاج إلى إعادة بناء بصورة ملحة، لكي تصبح ملائمة للسكن تمثل حوالي (8%) من إجمالي الوحدات السكنية؛ فضلاً عن (60) ألف وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وتأهيل كي تصل إلى الحد الأدنى اللائق للسكن وهي تمثل (20%) من إجمالي الوحدات السكنية.

وهناك مخاطر حقيقية على حياة الأطفال والنساء والمسنين القاطنين في تلك المساكن في ظل التغير في المناخ وتصاعد الاتجاه الاحتراري، حيث أعلنت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن الأعوام الأربعة الماضية سجّلت أعلى درجات حرارة في التاريخ، حيث إن مستوى الاحترار غير عادي سواءً أكان على اليابسة أم في المحيطات.

(52) وزارة التنمية الاجتماعية، (2019)، بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث: باسم أبو جريّ، بتاريخ (26، فبراير،2018)

(53) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، " بيان صحافي بمناسبة يوم الإسكان العربي حول التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3266.

(54) مقابلة المهندس ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال والإسكان الفلسطينية، حول مستجدات جهود تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة (يناير 2019)، عقدها: باسم أبو جريّ بتاريخ (15، يناير،2019).

وتجاوز متوسط الحرارة العالمية عام 2018م ما سجل في فترة ما قبل العصر الصناعي (1850 إلى 1900) بنحو درجة مئوية، أصبح العام الماضي رابع أعلى الأعوام حرارة منذ بدْء تسجيل البيانات. كما أشارت أن الاتجاه الحراري طويل الأمد آخذ في التصاعد (55).

وعلى الصعيد المحلي استمرت المطالبات بضرورة توفير البدائل للحيلولة دون إيقاع مزيد من المعاناة بالمواطنين المتأثرين بأوامر الإخلاء، وتوفير سبل الانتصاف القانوني. وشهد عام 2018م حوادث لها علاقة بإزالة المساكن بغية توسعة الشوارع، حيث شرعت الجهات المختصة في إخطار العشرات من أصحاب المساكن في قطاع غزة تمهيداً للهدم، وتجمع السكان المتضررون والمهددة مساكنهم بالإزالة، ووقفوا أمام جرافة حضرت لتنفيذ قرار الإزالة؛ فحضرت قوة من الشرطة لمحاولة فض التجمع؛ وتم احتجاز عدد من سكان المنطقة وتعرض عدد منهم للضرب من قبل الشرطة [56].

وبناء على ما تقدم ومن أجل تحقيق المأوى الذي يراعي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمناخية والايكولوجية، ينبغي قهر العديد من الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف المحلي والأممي، من خلال التدخل الفاعل والعاجل من المجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار المضروب على قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تولي الحكومة الفلسطينية اهتماما بقطاع الإسكان وتسريع خطوات الإعمار، والحرص أكثر على اتخاذ التدابير الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحق في السكن الملائم. وذلك عبر تنفيذ البرامج الكفيلة بالمساهمة في التمويل العام للإسكان والاستثمار أكثر وبناء المساكن الجديدة، وتشجيع إنشاء البنايات السكنية بحيث تقوم الحكومة بتوفير المخصصات المالية، وتتخذ خطوات لضمان أن تكون النسبة المئوية للتكاليف المتصلة بالسكن متناسبة مع مستويات الدخل. وأن تعطي الأولوية للعائلات المشردة، التي تعيش في ظروف غير مواتية ومراعاة القانون في هدم المساكن المخالفة، ولاسيما الحرص على توفير مساكن للمتأثرين الحقيقيين من حملات إزالة المنازل السكينة واتخاذ التدابير التي تكفل تمتعهم بالحق في السكن الملائم والذي يضمن لهم الأمان والكرامة الإنسانية، واتخاذ سلسلة من الإجراءات للإنصاف القانوني عند إخلاء المساكن، ودراسة الظروف المحيطة بالعائلات المشردة وحصر المساكن غير الصالحة للسكن، وإعداد البرامج الكفيلة بتحسين حياة الناس، لاسيما في ظل حالة الانكماش الاقتصادي الراهن، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى تفقم أزمة السكن لما لها من تداعيات مستقبلية خطيرة.

---

(55) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الطقس، المناخ، الماء، (6، فبراير، 2019م). بيان صحافي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تؤكد أن الأربعة أعوام السابقة هي أحر عوام، مسجلة، تاريخ الاطلاع: 09 فبراير، 2019م، الموقع: https://goo.gl/KoXX41

(56)انظر: مركز الميزان لحقوق الانسان، بيان صحافي، الميزان يطالب بمراعاة مبادئ حقوق الإنسان في حالات إخلاء المنازل بالإكراه وإزالة التعديات واتخاذ التدابير الرامية للوفاء بمتطلبات الحق في سكن مناسب، الرابط الالكتروني: https://goo.gl/sJoUV8

6. الحق في بيئة نظيفة

تواصل التدهور البيئي خلال عام 2018م في قطاع غزة، نتيجة استمرار تدفق مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً إلى شواطئ قطاع غزة وإلى المياه الجوفية. وباتت في ظلها الكائنات الحية مهددة على نحو غير مسبوق، وبلغت نسبة التلوث (75%) على امتداد شواطئ قطاع غزة، البالغ طولها (40) كيلو متر. ولم يتبقَ مساحات آمنة للسباحة في مياه بحر قطاع غزة [57]، وأصبح المواطنون عرضة للإصابة بالأمراض الجلدية، بحيث سُجلت زيادة ملحوظة في عدد الإصابات بالإسهال، والمغص، والطفح الجلدي، والحساسية، خلال النصف الأول من العام 2018م [58].

وفي سياق متصل يعتمد سكان قطاع غزة على المياه الجوفية المحدودة في تلبية احتياجاتهم المائية المختلفة، إلا أن ظاهرة زيادة الملوحة طالت معظم الآبار.

وتشير البيانات المتوفرة [59] أن 11 من بين 282 بئر من الآبار الجوفية في قطاع غزة تتناسب مع معايير المياه التي وضعتها منظمة الصحة العالمية أي ما نسبته 3.9% فقط.

وفي ظل هذه المؤشرات باتت نسبة كبيرة من السكان تواجه صعوبة في الحصول على المياه الصالحة للشرب، وتناقصت حصة الفرد من المياه، خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل والقدرة الشرائية، كما لم تتجاوز ما نسبته (11%) من مجموع الأسر في قطاع غزة، التي توفر لديها مصدر آمن لمياه الشرب مثل شبكة المياه العامة الموصولة بالمنزل، حنفية عامة، بئر ارتوازي محمي ...الخ.

---

(57) مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2018) بيان صحافي الميزان يحذر من التداعيات البيئية الخطيرة للشهر الخامس عشر على التوالي مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق إلى مياه البحر وتتسرب للمياه الجوفية، الرابط الإلكتروني: https://goo.gl/w5dB2E

(58) مقابلة، مجدي ضهير – مدير دائرة الطب الوقائي في وزارة الصحة. قابله عبر الهاتف: حسين حمّاد (19 يونيو 2018م)

(59) Palestinian water authority,(2018).Gaza status report 2017, Water Resources Directorate

إن استمرار الأزمات الإنسانية في قطاع غزة كشف بما لا يدع مجالاً للشك عن مدى الإهمال والضعف الشديد في تعاطي الجهات المسؤولة محلياً ودولياً مع الأزمات التي يعاني منها سكان القطاع، والتي لا تقف عند حدود التلوث البيئي، بل تتعداها أيضاً إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد حان الوقت للتركيز على الخدمات العامة وإخراجها من دائرة الصراع السياسي، الذي مضى عليه أكثر من عقد من الزمن، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات العامة بحيث تكون أكثر استجابة لحاجات المواطنين. وخضوع القائمين عليها للمساءلة؛ حيث أن البيئة النظيفة والسليمة أحد أهم شروط الحياة الكريمة للإنسان. ولا يمكن صون حياة الإنسان في ظل الاختلال البيئي بما في ذلك تلوث المياه الجوفية، حيث تصنّف مياه الصرف الصحي كأحد أخطر الملوثات بشكل عام، وعدم التعامل معها ومعالجتها بالطرق السلمية يشكل خطراً على صحة الإنسان وحياته، وتنتهك جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه، فإن حماية مصادر المياه والبيئة المائية المحيطة المتوفرة من خطر التلوث تتطلب وضع الحلول والسعي الحثيث نحو تذليل العقبات والتحديات أمام كافة الجهات بما فيها الهيئات المحلية؛ كي تتمكن من تحقيق الأمن المائي لسكان قطاع غزة.

7. الطاقة الكهربائية

استمر النقص الحاد والمزمن في الطاقة الكهربائية في عام 2018م، كما طرأ في الربع الأخير من العام تحسن نسبي بدا جيداً، ولكنه ما لبث أن تراجع بعد أن حل فصل الشتاء، وظل العجز يُشكل تحدياً أمام تشغيل المرافق والهياكل الأساسية والضرورية التي تُسهم في تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق بلغ احتياج قطاع غزة من التيار الكهربائي حوالي (650) ميغاوات، على اعتبار وقت الذروة، في حين كان متوسط المتوفر منها (200) ميغاوات بنسبة عجز وصلت إلى 69%، حيث كانت الخطوط الإسرائيلية أكثر المصادر ثباتاً فيما انقطعت الخطوط المصرية عن تزويد قطاع غزة بالكهرباء منذ شهر مارس وحتى نهاية عام 2018م، وقد استقبلت الشركة حوالي (452512) مكالمة من المواطنين للاستفسار عن الكهرباء [60].

جدول رقم (14): يبين الكميات المتوفرة والعجز في التيار الكهربائي في قطاع غزة خلال العام 2018م

الطلب على الكهرباء	المتوفر من الطاقة الكهربائية	النقص في كمية الكهرباء	الاجتياح المستقبلي للعام 2030م
650 ميغاوات (على اعتبار وقت الذروة)	200 ميغاوات	450 ميغاوات	1137 ميغاوات

المصدر: شركة توزيع كهرباء محافظات غزة.

(60) شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، (2018)، التقرير السنوي لعام 2018م، احصائيات وانجازات.

ثالثاً–الحالة الثقافية

1. الحق في التعليم:

واجه قطاع التعليم تحديات مزدوجة خلال عام 2018م، تمثلت في استمرار الحصار المشدد، المفروض على قطاع غزة، وغياب موازنة مخصصة للتعليم في قطاع غزة من قبل الحكومة؛ ونتيجة لذلك ظلت جودة التعليم مبعث قلق خاصةً أن مستوى التحصيل العلمي تراجع، حيث يعاني ما نسبته (50%) من الفئة العمرية (17–5) من الطلبة من تراجع في الأداء المدرسي، وباتوا يواجهون صعوبة في القراءة والكتابة.

وظل عاملو ومعلمو حكومة غزة السابقة يتقاضون (40%) من الراتب الشهري كل (50) يوم تقريباً. كما استمرت الحسومات على العاملين والمعلمين الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة رام الله، وراوحت نسبة ما يتلقونه من أجورهم الشهرية عند نسبة (50%) من الراتب؛ الأمر الذي أثر بشكل كبير على العملية التعليمية والحالة النفسية للموظفين بشكل عام.
وهذا انعكس بشكل مباشر على أدائهم في العمل وتعاملهم المباشر مع الطلبة، بالإضافة إلى الحد من قدرتهم على دفع المواصلات للوصول إلى أماكن عملهم، مما ضاعف عدد أيام الغياب [61].

(61) وزارة التربية والتعليم، (2019)، بيانات غير منشورة حصلها عليها المركز بتاريخ (26، فبريار،2019)

وبالرغم من زيادة عدد المدارس الخاصة من (55) مدرسة في عام 2017م إلى (57) مدرسة في عام 2018م، إلا أنه لم تكن هناك زيادة في أعداد الملتحقين بالمدارس الخاصة. وعلى صعيد رياض الأطفال طرأ انخفاض في أعداد الملتحقين فيها، فيما بلغ عدد الطلبة المتسربين في المدارس (3750) طالب وطالبة من المرحلة الأساسية. كما طرأ انخفاض في صفوف طلبة المعاهد والجامعات، ولم يتمكن العديد من الطلبة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛ نظراً لهذه الظروف، حيث بلغ عدد الطلبة الناجحين في امتحان الإنجاز عام 2018 في دوراته الثلاث (25884) طالب وطالبة، التحق منهم في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة حوالي (22000) طالب وطالبة [62].

وفي السياق ذاته، ترك ازدحام الطلاب في الفصل الواحد آثاراً سلبية على العملية التعليمية وجودة التعليم، وشكل عائقاً أمام إعمال جملة معايير حقوق الإنسان المرتبطة بالحق في التعليم، وإعمال حقوق الإنسان كالحق في المشاركة، وحرية الرأي وتنمية الشخصية الوطنية والإنسانية.

وتُعد الكثافة الصفيّة من أبرز المشكلات الحالية التي تواجه العملية التعليمية في قطاع غزة، فقد بلغت نسبتها في المدارس التابعة للأونروا 39.98% طالباً/شعبة في عام 2018م، وفي مدارس الحكومة 38.77% طالباً/شعبة، في عام 2018م. ومقارنة مع عام 2017م –وهي على التوالي 39.33%، 38.09%– يلاحظ من البيانات زيادة في نسبة الكثافة الصفية في عام 2018م عنها في عام 2017م، وبفعل هذه الكثافة لم يجد المعلم فرصاً كافية لمراعاة الفروق الفردية، أو لمساعدة الطلاب الذين يحتاجون إلى المساعدة في بعض المواد الدراسية.

واستمر نظام الفترتين في المبنى الواحد خلال عام 2018، والذي اضطرت وزارة التربية والتعليم والأونروا إلى اتباعه؛ فإن 58.44% من إجمالي مجموع مدارس الحكومة تتبع نظام الفترتين، و70.54% من إجمالي مجموع مدارس الأونروا تتبع نظام الفترتين.

وأشارت وزارة التربية والتعليم العالي عن حاجتها لبناء (118) مدرسة؛ ما يحتاج إلى دعم مالي كبير، من جهة أخرى وبالنظر إلى نسبة التلاميذ إلى العاملين في التدريس في مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي، العامة والخاصة، فقد بلغت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في المدارس الحكومية في العام 2018م إلى (23.73 –1)، وبلغت نسبة التلاميذ إلى المعلمين في مدارس الأونروا (33.1 –1)، في حين بلغت في العام 2017م إلى (1–20.1) في مدارس الحكومة، و(32.1 –1) في مدارس الوكالة. وتعزى الزيادة في نسبة التلاميذ إلى المعلمين في العام 2018م عنه في العام 2017م إلى توقف عملية التعيين في مدارس الأونروا والحكومة في عام 2018م، وعدم مقابلة أعداد مباني المدارس مقارنةً بالزيادة السنوية للسكان في القطاع، حيث زاد عدد المدارس في العام 2018م عنه في العام 2017 فقط (15) مدرسة من مدارس وزارة التربية والتعليم والأونروا والقطاع الخاص.

وفي السياق ذاته طرأ انخفاض في صفوف طلبة المعاهد والجامعات. ولم يتمكن العديد من الطلبة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛ نظراً لهذه الظروف، حيث بلغ عدد الطلبة الناجحين في امتحان الإنجاز للعام 2018م في دوراته الثلاث (25884) طالب وطالبة، التحق منهم في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة حوالي(22000) طالب وطالبة [63].

(62) الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة 2019/2018م، غزة، فلسطين.

(63) وزارة التربية والتعليم العالي، مرجع سابق.

وأخيراً، ينبغي التأكيد على أن التعليم لطالما شكل بالنسبة للفلسطينيين أولوية قصوى، وحرص الفلسطينيون على الاستثمار في هذا المجال كونه يشكل طوق نجاة، ويُسهم في تحسين حياة الناس الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لكن في السنوات الأخيرة اصطدم نظام التعليم بالتحديات السياسية، ومن أبرز إفرازاتها، استمرار مشكلة بطالة الخريجين ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة.

2. المكتبات ومعارض الكتب:

أثّر الحصار بشكل سلبي وعوّقَ بشكل واضح خطط ومشاريع تهدف إلى التنمية الثقافية، من أهمها معارض الكتب، والمكتبات بشتى أنواعها. ولم تنظم وزارة الثقافة أو أي جهة أخرى معارضاً للكتب في عام 2018م، واقتصرت على المعارض المحلية للتراث الفلسطيني، ومن التحديات الإضافية فقد استلمت وزارة الثقافة 5% فقط من الموازنة المقرة لها عام 2018م، مما حال دون تزويد المكتبات بكتب أو مصادر حديثة [64].

أ. **المكتبة الوطنية:** في العام 2018م، هاجمت طائرات الاحتلال الإسرائيلي مبانٍ ثقافية، الأمر الذي أثار مخاوف حقيقية على مستقبل الأعيان المدنية والثقافية التي تكتسي أهمية كبيرة، خاصةً في قطاع غزة الذي يفتقر للمراكز الثقافية. ومن أبرز المراكز الثقافية التي تعرضت للتدمير: مبنى المكتبة الوطنية الكائن في ساحة الكتيبة؛ كما تأثر مبنى قرية الفنون والحرف في غزة، وهو مبنى مُلاصق لمبنى المكتبة الوطنية الفلسطينية، والذي يضم مقتنياتٍ أثريةً ومشغولاتٍ يدويةً تُبرز وجه فلسطين الحضاري.

(64) مقابلة، محمد العف، وزارة التربية والتعليم، قابلته تهاني عبد الرحمن، بتاريخ (20، فبراير، 2019).

ودمرت الطائرات الإسرائيلية، مبنى مؤسسة "سعيد المسحال للثقافة والفنون" والذي كان يحتضن الفعاليات الثقافية والفنية على تنوع مجالاتها.

ب. **المكتبات المدرسية:** يظهر النقص في أعدد المكتبات العامة والمراكز الثقافية بشكل عام، أهمية وفاعلية دور المكتبة المدرسية في تنمية رغبات الطلبة الثقافية، فنجد المكتبات المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي فاعلة وتعين أمناء مكتبات متخصصين في مدارسها، يقومون بفتح المكتبة للطلبة وتنفيذ أنشطة ثقافية بالمدرسة، إلا أنها لا توفر لكل مكتبة أمين مكتبة، وإنما تقوم بتفرغ 12 حصة من نصاب معلم المكتبة في حال عدم وجود أمين مكتبة، إلا أن توزيع أمناء المكتبات المدرسية الجغرافي حسب المحافظات يتركز في محافظات الوسطى والمحافظات الجنوبية خاصة محافظة خانيونس. وأمّا عن المكتبات المدرسية التابعة لوكالة الغوث فهي غير مفعلة بما يجب فلم تعين أمناء مكتبات متخصصين، وأوقفت تشغيل أمناء مكتبات متخصصين على بند البطالة خلال عام 2018م، كذلك لا تقلل من نصاب المعلم القائم على المكتبة، وبالتالي فالمكتبات المدرسية لم تؤد رسالتها وواجبها على أكمل وجه، مما يؤثر على جودة التعليم وحقوق الطلبة الثقافية.

ت. **المكتبات العامة:** تتحمل المجالس البلدية مسؤولية في تفعيل المكتبات، وذلك حسب ما ورد في المادة (15)، البند (13) من قانون الهيئات المحلية الفلسطينية: "إنشاء المتاحف، والمكتبات العامة، والمدارس، والنوادي الثقافية، والرياضية والاجتماعية، والموسيقية، ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة". وبالرغم من ذلك فإن العديد من الهيئات المحلية في قطاع غزة لم تقم بواجباتها فيما يتعلق بالشأن الثقافي في المناطق التي تقدم فيها خدماتها، وانحسر دورها في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، حيث تشير المعطيات الميدانية أن معظم البلديات لم تقم بإنشاء مكتبة أو مراكز ثقافية، وأنشأت بعض البلديات مكتبات متواضعة لا ترقى لمستوى وصفها بمكتبة عامة (65). وما ضاعف من تدهور الأوضاع الثقافية قيام وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بسحب المعلمين القائمين على مكتبة البحرين المجاورة لمدرسة الفاخورة في مخيم جباليا، ومكتبة البحرين العامة في مدينة رفح، بدون سابق إنذار، وأعادتهم إلى المدارس ما تسبب في إغلاق المكتبتين؛ بسبب الضغوط المالية التي تتعرض لها.

يذكر أن (الأونروا) قامت بإنشاء المكتبتين بتمويل من المنظمة الملكية البحرينية، وخدماتهما لا تقتصر على طلبة المدارس بل تمتد إلى شرائح أخرى، وفي أعقاب القرار أعلن الأهالي في مدينة رفح عن رفضهم لقرار الإغلاق فتم إعادة فتحها أمام الجمهور في رفح، بينما المكتبة في جباليا ظلت مغلقة في تاريخ نهاية عام 2018م.

وتعد مكتبة البحرين المكتبة العامة الوحيدة في شمال غزة، والذي يقطنه حوالي 377,126 مواطن [66] الأمر الذي حرم المواطنين في مخيم جباليا والمناطق المجاورة من التمتع بحقوقهم الثقافية.

3. الإيداع القانوني:

لقد أثر الانقسام على التشريعات الثقافية، ولم يقر حتى الآن قانوناً صريحاً يختص بالإيداع القانوني، إلا أن قانون المطبوعات والنشر رقم (9) لسنة 1995، الذي صدر بمدينة غزة بتاريخ 1995/6/25م، تطرق في المادة (33) فقرة (ب) إلى الإيداع حيث جاء في نصها: "على مالك المطبعة أو مديرها المسؤول التقيد بأن يودع لدى دائرة المطبوعات والنشر أربع نسخ من كل مطبوعة غير دورية تطبع في مطبعته، وذلك قبل توزيعها ."

(65) نتائج مسح شامل حول واقع الهيئات المحلية في العام 2018، أجراه المركز في الفترة الممتدة من 10 فبراير حتى 3 مارس/2019م.

(66) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2017.

وفي هذا السياق عملت وزارة الثقافة الفلسطينية بالإيداع القانوني للمؤلفات الفلسطينية في محافظات غزة منفصلاً عنه في الضفة الغربية، بعد أن وصل الوزارة العديد من شكاوى المؤلفين حول السرقات الأدبية وبراءات الاختراع. وبدأ الإيداع في غزة في عام 2011م، بقرار من وزير الثقافة د. محمد المدهون، رقم (54) بشأن نشر المصنفات ورقم الإيداع.

إلا أنه يبقى قراراً وليس قانوناً الزامياً؛ فقد بلغ عدد الكتب المنشورة خلال عام 2018م التي حصلت على رقم الإيداع من وزارة الثقافة بغزة (341) رقم إيداع لمؤلفات جديدة؛ ويُعزى الانخفاض في أعداد المواد المنشورة في عام 2018م كون الذي ينظم هذا الشأن قراراً وليس قانوناً ملزماً، وعليه فهو لا يجرم المؤلف إن لم يودع نسخاً من مؤلفاته. وتجدر الملاحظة أن بعض المؤلفين قام بطباعة مؤلفاته خارج القطاع نظراً لقلة التكلفة مقارنةً مع تكلفتها داخل القطاع [67]. ويخشى أن يؤدي غياب قانون الإيداع على المدى البعيد إلى ضياع الانتاج الفكري الفلسطيني.

(67)محمد الشريف، مرجع سابق.

التوصيات

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يحذر من التداعيات الإنسانية الكارثية للواقع الإنساني الذي يشهده قطاع غزة، في المستقبل القريب؛ لأن الأزمات والانهيارات التي عايشها الفلسطينيون في قطاع غزة خلال عام 2018م لم تكن إلا نتيجة حتمية للحصار المفروض على قطاع غزة، والانقسام السياسي، وتراكماتها خلال السنوات العشر المنصرمة. وأن الوقائع الجديدة ستكون لها تداعيات أكثر خطورةً؛ الأمر الذي قد يتجاوز الشأن الإنساني إلى الأمن والسياسة. وعليه، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1- المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتدخل الفاعل؛ لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والضغط على سلطات الاحتلال لإجبارها على احترام مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما يشدد المركز على ضرورة تفعيل أدوات المحاسبة، وملاحقة كل من يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، كونها تشكل وسيلة من شأنها أن تحد من الانتهاكات وأن تحمي سكان قطاع غزة.

2- يدعو المركز المجتمع الدولي للعمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال حل المشكلات المعقدة التي يعاني منها السكان في قطاع غزة، وهي مشكلات وإن أخذت في تداعياتها أشكال الكارثة الإنسانية، إلا أنها في الحقيقة انعكاس طبيعي للمشكلات السياسية القائمة، وتجسد عجز المجتمع الدولي على مدى عشرات السنوات عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم.

3- يطالب الأطراف الفلسطينية المختلفة باتخاذ التدابير الكفيلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، والتدخل الفاعل لوقف الثنائية القائمة، في ظل غياب فعل حقيقي من قبل الفاعلين السياسيين الآخرين من خارج حركتي فتح وحماس؛ للحد من انهيار الأوضاع في قطاع غزة، والشروع في تنفيذ الخطط لتجاوز الوضع الراهن، وتعزيز صمود الناس وقدرتهم على البقاء، والحيلولة دون الانهيار الشامل للأوضاع في قطاع غزة.

4- الوقف الفوري للإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني بحق سكان قطاع غزة، وأن تتولى الحكومة كامل صلاحياتها ومسؤولياتها في القطاع، وبالشراكة مع كل الفاعلين على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ التدابير الخاصة، ووضع الموازنات، وتخصيص الموارد التي تكفل معالجة جذرية للقضايا والأزمات التي تعصف بسكان القطاع، وبما يضمن حماية، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيه صرف رواتب الموظفين العموميين وفق الأصول القانونية.

5- الدوائر والمؤسسات الحكومية في غزة بوقف كل الاستقطاعات والضرائب والرسوم التي تفرض على السلع والخدمات العامة في قطاع غزة، في ظل حالة الانهيار الاقتصادي، وتدهور مستويات المعيشة.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

أطباء بلا حدود .(2018م). *بيان صحافي بعنوان: جرحى غزة يواجهون مخاطر صحية قد تدمّر حياتهم*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://goo.gl/dxWpWC

الأمم المتحدة. (2018). تعليقات عامة اعتمدتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

البنك الدولي. 2018م. *الضفة الغربية وقطاع غزة عرض عام*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://goo.gl/CAQMtA

البنك الدولي. 2018م. *تقرير حول أحدث التطورات*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/country/westbankandgaza/publication/economic-outlook-2018october-

تحسين السقا. 2018م. *مدير عام التسويق والمعابر بوزارة الزراعة*، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (18، ديمسبر،2018م).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009م). *أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2018م*. رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *الإحصاء الفلسطيني يعلن عن نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، 2018*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3330

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *الإحصاء الفلسطيني يعلن عن نتائج مسح مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، 2018* تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3330

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *الفلسطينيون في نهاية عام 2018م*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *الفلسطينيون في نهاية عام 2018م*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *المرأة والرجل في فلسطين قضايا إحصائية*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2397.pdf.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، (كانون أول/ ديسمبر، 2018)* تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع:www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *بيان صحافي بمناسبة يوم الإسكان العربي حول التكافل الاجتماعي من أجل سكن لائق، رام الله، فلسطين*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3266.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018م. *واقع حقوق الطفل الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019م). *الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة للعام 2018م*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع:www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017م). *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء. 2018م. *الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم الإسكان العربي بعنوان: التكافل الإجتماعي من أجل سكن لائق*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع:www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء. 2018م. *الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع:www.pcbs.gov.ps .

الحمد الله، رامي. 2018م. *مؤتمر مشروع الموازنة العامة للعا م2018م*، رام الله، فلسطين: مجلس الوزراء.

شركة توزيع كهرباء محافظات غزة. 2018م. *التقرير السنوي لعام 2018م*، احصائيات وانجازات. غزة: شركة توزيع كهرباء محافظات غزة.

عطية البرش.2018م. *مسئول المختبر البيئي في سلطة جودة البيئة*. قابله: حسين حمّاد (2 أغسطس 2018م).

على الحايك. 2018م. *واقع القطاعات الاقتصادية، ورقة مقدمة في ورشة عمل نظمها مركز الميزان لحقوق الإنسان بعنوان " الرسوم الجديدة المفروضة على السلع المستوردة في قطاع غزة*. قطاع غزة: جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

مجدي ضهير. 2018م. *مدير دائرة الطب الوقائي في وزارة الصحة*. قابله عبر الهاتف: حسين حمّاد (19 يونيو 2018م)

المجلس الأعلى للقضاء. (2019م). *الجوجو: المجلس الأعلى للقضاء الشرعي ينجز 293و472 معاملة خلال عام 2018م*، تاريخ الاطلاع (20 فبراير 2019م) الموقع: vGPZuLIV5.XG#109981http://www.gmo.ps/ar/?page=news_det&id=

مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات.2018م. *بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث عبر البريد الإلكتروني بتاريخ (2018، 18 فبراير)*. مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات.

محمد العف. (2019م). *وزارة التربية والتعليم*، قابلته تهاني عبد الرحمن، بتاريخ (20، فبراير، 2019).

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2015م). التقرير النصف سنوي للعام 2015 حول: انتهاكات قوات الاحتلال في المناطق المقيدة الوصول براً، غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2017م). *ورقة حقائق حول الرش الجوي للمبيدات وآثاره المدمرة في المنطقة مقيدة الوصول بقطاع غزة*. قطاع غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2017م). *ورقة حقائق حول واقع القطاع الزراعي في ظل أزمة التيار الكهربائي*. فلسطين: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2018م. *بيان صحافي الميزان يحذر من التداعيات البيئية الخطيرة للشهر الخامس عشر على التوالي مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق إلى مياه البحر وتتسرب للمياه الجوفية*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://goo.gl/w5dB2E

مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2018م. *بيان صحافي مركز الميزان يستنكر إغلاق معبر المنطار (كارني) ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل بحق المدنيين في قطاع غزة*، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://goo.gl/rUsosj

مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2018م. *دراسة بعنوان: البطالة وآثارها على حقوق الإنسان (الخريجون الجامعيون في قطاع غزة أُنموذجاً)*. غزة: مركز الميزان لحقوق الإنسان.

مسلك–مركز للدفاع عن الحركة. (2016م)، قوائم مائلة للسواد، تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: goo.gl/QwnyKO

مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني. (2016م). *أجندة السياسات الوطنية (2017–2022) المواطن أولاً، كانون الأول 2016م*، رام الله، فلسطين: مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني.

منظمة الصحة العالمية. 2018م. *تقارير منظمة الصحة العالمية*. تاريخ الاطلاع 15 فبراير 2019م، الموقع: https://www.who.int/ar

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2019م). *بيان صحافي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تؤكد أن الأربعة أعوام السابقة هي أحر عوام مسجلة*، تاريخ الاطلاع: 09 فبراير، 2019م، الموقع: https://goo.gl/KoXX41

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). 2018م. *تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف*، تاريخ الاطلاع: 09 فبراير، 2019م، الموقع: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb_ar.pdf3_d2_65

ناجي سرحان. (2019م). *وكيل وزارة الأشغال والإسكان الفلسطينية، حول مستجدات جهود تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة (يناير 2019)*، عقدها: باسم أبو جريّ بتاريخ (15، يتاير،2019).

هاني الوحيدي. (2019م). *رئيس وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة*، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (27، فبراير،2019).

وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات. (2019م). *خبر صحافي وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات تصدر تقريراً بأبرز إنجازاتها*، تاريخ الاطلاع:: 22، فبراير، 2018م، الموقع: https://goo.gl/ucjos5

وزارة الأشغال والإسكان. (2019م). *ملخص مستجدات برامج إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدون (2014م)*. تاريخ الاطلاع: 09 فبراير، 2019م، الموقع:

وزارة التربية والتعليم العالي. (2019م). *بيانات غير منشورة، حصل عليها المركز* بتاريخ (26، فبراير،2019م). الموقع: www.moh.pna.ps

وزارة التنمية الاجتماعية. (2019م). *بيانات غير منشورة، حصل عليها الباحث*: باسم أبو جريّ، بتاريخ (26، فبراير،2018)

وزارة الزراعة الفلسطينية. (2012م). *التقديرات حول ما تمثله المنطقة مقيدة الوصول من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية وإجمالي مساحة الأرض في قطاع غزة تعود لتقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية في العام 2012م*.

وزارة الصحة الفلسطينية.2018م. *تقرير سنوي خاص حول إحصائيات الشهداء والجرحى في انتفاضة القدس ومسيرة العودة السلمية*، الموقع: www.moh.ps

وزارة الصحة الفلسطينية.2018م. *وحدة نظم المعلومات في وزارة الصحة الفلسطينية، بيانات غير منشورة حصل عليها الباحث* باسم أبو جري بتاريخ (25، فبراير،2019م).

وزارة العمل الفلسطينية. (2019م). *بيانات وأرقام غير منشورة، حصل عليها المركز* بالبريد الإلكتروني، بتاريخ 2019/02/21م.

وزارة العمل الفلسطينية. (2019م). *بيانات وأرقام غير منشورة، حصل عليها المركز* بالبريد الإلكتروني، بتاريخ 2019/02/21م.

وزرة الصحة الفلسطينية. (2019م). *الإدارة العامة للصيدلة، دائرة التخطيط والمعلومات الدوائية، الواقع الدوائي 2018م، غزة.* تاريخ الاطلاع: 09 فبراير، 2019م، الموقع: www.moh.ps

وضاح بسيسو. 2018م. رئيس اتحاد الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (17، ديسمبر،2018م).

عبدالرحمن أبو القمبز. (2019). مدير عام الصحة والبيئة في بلدية غزة، قابله باسم أبو جريّ، بتاريخ (05، مارس،2019).

رائد فتوح. (2019). رئيس اللجنة الرئاسية لتنسيق إدخال البضائع، قابله باسم أبو جري، بتاريخ (4، مارس،2019).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Fishman, Alex, Yehoshua, Yossi (2018). *Eisenkot says Israel deployed 100 sharpshooters on Gaza border for Palestinian protests.* Retrieved may 10,2018, From: https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5204745,00.htm

Food Security sector, Palestinian central Bureau of Statistic. (2018). *Socio-Economic Food Security Survey 2018 Preliminary Results, (10 December 2018)*, Ramallah: Food Security sector, Palestinian central Bureau of Statistic.

Palestinian water authority. (2018). *Gaza status report 2017*, Water Resources Directorate

The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2018). *GAZA CROSSINGS: movement of people and goods*, Retrieved February20, 2019, from: https://goo.gl/2hqKrx

The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2018). *GAZA CROSSINGS' OPERATIONS STATUS: MONTHLY UPDATE - DECEMBER* 2018, Retrieved Feb. 10,2018, from: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/gaza_crossings_operations_status_december_2018.pdf